

الاستحقاق المحاسبي  
Accrual Accounting



## دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

### معييار المحاسبة للقطاع العام 21 "الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد"

وزارة المالية  
Ministry of Finance



### السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

• معيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة (2023)

• معيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات (2024)

• معيار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 21

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
2	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
2	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
8	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
10	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
10أ	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
12	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
27	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
29	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
54	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
54أ	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
69	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
69أ	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
75	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
82ك	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
82ل	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
82م	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	13-2
تعريفات	23-14
منشآت قطاع الأعمال الحكومية	15
الأصول المولدة للنقد	21-16
الاستهلاك	22
الهبوط في القيمة	23
تحديد الأصل الذي ربما قد هبطت قيمته	34-24
قياس مبلغ الخدمات الممكن استرداده	50-35
قياس مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود	أ39
القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف البيع	43-40
القيمة من الاستخدام	49-44
مدخل تكلفة الإهلاك المستهلكة	47-45
مدخل تكلفة الاستعادة	48
مدخل وحدات الخدمة	49
تطبيق المداخل	50
إثبات وقياس خسارة الهبوط في القيمة	57-51
عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة	70-58
إعادة تصنيف الأصول	72-71
الإفصاح	79-أ72
أحكام انتقالية	81-80
تاريخ السريان	83-82
الدراسة المرفقة بالمعيار	

## تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 21 "الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد" في الفقرات 1-83. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 21 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 21 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 21 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

## الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد الإجراءات التي تطبقها الجهة لتحديد ما إذا كان أصل غير مولد للنقد قد هبطت قيمته، وضمان إثبات خسائر الهبوط في القيمة. ويحدد هذا المعيار - أيضاً - متى ينبغي للجهة أن تعكس قيد خسارة الهبوط ويحدد الإفصاحات اللازمة.

## النطاق

2. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد، باستثناء:  
أ. المخزون (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*)؛ و  
ب. الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، *عقود الإنشاء*)؛ و  
ج. الأصول المالية المُضمنة في نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*؛ و  
د. العقارات الاستثمارية التي تُقاس باستخدام نموذج القيمة الجارية (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*)؛ و  
هـ. [حذفت].  
و. [حذفت].  
وَأ. الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) المُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المُحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة*؛ و  
ز. الأصول الأخرى التي تكون المتطلبات المحاسبية للهبوط في قيمتها مُضمنة في معيار محاسبة للقطاع العام آخر.

3. [حذفت].

4. [حذفت].

5. يجب على جهات القطاع العام التي تحتفظ بأصول مولدة للنقد حسبما عُرفت في الفقرة 14، أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد* على مثل هذه الأصول. يجب على جهات القطاع العام التي تحتفظ بأصول غير مولدة للنقد أن تطبق متطلبات هذا المعيار على الأصول غير المولدة للنقد.

6. يستثني هذا المعيار من نطاقه الهبوط في قيمة الأصول التي تم تناولها في معيار محاسبة للقطاع العام آخر. وتطبق جهات القطاع العام معيار المحاسبة للقطاع العام 26 على أصولها المولدة للنقد، وتطبق هذا المعيار على أصولها غير المولدة للنقد. وتوضح الفقرات 6-13 نطاق المعيار بتفصيل أكبر.

7. [حذفت].

8. لا ينطبق هذا المعيار على المخزون، ولا على الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء، ولا على الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على

أنها محتفظ بها للبيع)، وذلك نظراً لأن معايير المحاسبة للقطاع العام الحالية المنطبقة على هذه الأصول تحتوي على متطلبات لإثبات وقياس هذه الأصول.

9. لا ينطبق هذا المعيار على الأصول المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 28، الأدوات المالية: العرض. تم تناول الهبوط في قيمة هذه الأصول في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

10. لا يتطلب هذا المعيار تطبيق اختبار الهبوط في القيمة على العقار الاستثماري الذي يقاس بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 16. وهذا نظراً لأنه، بموجب نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16، يُسجل العقار الاستثماري بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية ويُؤخذ في الحسبان أي هبوط في القيمة في تقييم العقار الاستثماري.

11. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المعيار ينطبق على الأصول غير المولدة للنقد المسجلة بمبلغ معاد تقييمها (أي القيمة العادلة أو القيمة التشغيلية الجارية في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك لاحق متراكم وأيّة خسائر هبوط لادقة متراكمة) وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى، مثل نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات ونموذج إعادة التقييم الوارد في معيار المحاسبة لقطاع العام 31، الأصول غير الملموسة.

أ. إذا كانت تكاليف الاستبعاد ضئيلة، فإن مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل غير المولد للنقد المعاد تقييمه يكون بالضرورة قريباً من، أو أكبر من، مبلغه المعاد تقييمه. وفي هذه الحالة، وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، فإنه من غير المرجح أن يكون الأصل غير المولد للنقد المعاد تقييمه قد هبطت قيمته ولا يلزم تقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده.

ب. إذا لم تكن تكاليف الاستبعاد ضئيلة، فإن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد للأصل غير المولد للنقد المعاد تقييمه تكون بالضرورة أقل من قيمته العادلة. وبناءً عليه، فإن الأصل غير المولد للنقد المعاد تقييمه سيكون قد هبطت قيمته إذا كانت القيمة من الاستخدام له أقل من مبلغه المعاد تقييمه. وفي هذه الحالة، وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، تطبق الجهة هذا المعيار لتحديد ما إذا كان الأصل غير المولد للنقد قد هبطت قيمته.

11. [حذفت].

12. اتساقاً مع متطلبات الفقرة 5 أعلاه، فإن بنود العقارات والآلات والمعدات المُصنفة على أنها أصول مولدة للنقد، بما في ذلك تلك التي يتم تسجيلها بمبالغ معاد تقييمها بموجب نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات، يتم التعامل معها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 26.

13. الاستثمارات في:  
أ. الجهات المسيطر عليها، حسبما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة؛ و

ب. الجهات الزميلة، حسبما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*؛ و  
ج. الترتيبات المشتركة، حسبما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 37، *الترتيبات المشتركة*؛

هي أصول مالية مستثناة من نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وعندما تكون مثل هذه الاستثمارات مُصنفة على أنها أصول مولدة للنقد، فإنه يتم التعامل معها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 26. وعندما تكون هذه الأصول هي أصول غير مولدة للنقد، فإنه يتم التعامل معها بموجب هذا المعيار.

## تعريفات

14. تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

سوق نشطة هي سوق تتوافر فيها جميع الشروط التالية:

- أ. تكون البنود المتداولة في السوق متجانسة؛ و
- ب. يوجد - عادة - في أي وقت مشترون وبائعون راغبون؛ و
- ج. تكون الأسعار متاحة للعموم.

الأصول المولدة للنقد هي أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري. لأغراض الهبوط في القيمة، تُعد الشهرة أصلاً مولداً للنقد.

تكاليف استبعاد هي التكاليف الإضافية التي تُعزى - بشكل مباشر - إلى استبعاد أصل، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل.

القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر بين أطراف مطلعة وراغبة، مطروحاً منه تكاليف الاستبعاد.

الهبوط في القيمة هي خسارة في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل، بما يزيد ويُعَلَى على الإثبات المنتظم لخسارة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل من خلال الاستهلاك.

الأصول غير المولدة للنقد هي أصول بخلاف الأصول المولدة للنقد.

مبلغ الخدمات الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل غير المولد للنقد مطروحاً منها تكاليف البيع، أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى.

العمر الإنتاجي هو:

- أ. الفترة الزمنية التي يتوقع خلالها استخدام الأصل من قبل الجهة؛ أو
- ب. عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة المتوقع أن تحصل عليها الجهة من الأصل.

القيمة من الاستخدام للأصل غير المولد للنقد هي القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة *المصطلحات المعرّفة* الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

#### منشآت قطاع الأعمال الحكومية 15. [حذفت].

#### الأصول المولدة للنقد

16. الأصول المولدة للنقد هي أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري. يُولد الأصل عائداً تجارياً عندما يُوظف بطريقة متسقة مع تلك التي تطبقها منشأة هادفة للربح. يشير الاحتفاظ بأصل لتوليد عائد تجاري إلى أن الجهة تنوي أن تولد تدفقات نقدية داخلية موجبة من الأصل (أو من وحدة توليد النقد التي يكون الأصل جزءاً منها)، وأن تكسب عائداً تجارياً يعكس المخاطرة التي ينطوي عليها الاحتفاظ بالأصل. قد يكون الهدف الرئيس من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري، حتى وإن كان الأصل لا يحقق هذا الهدف خلال فترة قوائم مالية معينة. وعلى العكس من ذلك، قد يكون الأصل غير مولد للنقد حتى وإن كان ينتج إيرادات معادلة للمصروفات أو يولد عائداً تجارياً خلال فترة قوائم مالية معينة. ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فإن الإشارات إلى أصل أو أصول في الفقرات التالية من هذا المعيار هي إشارات إلى أصل أو أصول غير مولدة للنقد.

17. هناك عدد من الظروف التي يمكن أن تحتفظ فيها جهات القطاع العام ببعض أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري، على الرغم من أن غالبية الأصول لا يُحتفظ بها لذلك الغرض. فعلى سبيل المثال، قد يخصص مستشفى مبنى للمرضى الذين يدفعون رسوماً. وقد تعمل الأصول المولدة للنقد لجهة قطاع عام - بشكل مستقل - عن الأصول غير المولدة للنقد للجهة. فعلى سبيل المثال، قد يستوفي مكتب تسجيل صكوك العقارات رسوم تسجيل أراضٍ - بشكل مستقل - عن إدارة شؤون الأراض.

18. في حالات معينة، قد يولد أصل تدفقات نقدية على الرغم من أن الهدف الرئيس من الاحتفاظ به هو لأغراض تقديم خدمة (إلى العموم). فعلى سبيل المثال، يُشغل مرفق للتخلص من المخلفات لضمان التخلص الآمن من المخلفات الطبية التي تنتجها المستشفيات الحكومية، ولكن المرفق - أيضاً - يعالج كمية صغيرة من المخلفات الطبية التي تنتجها مستشفيات أخرى خاصة على أساس تجاري. تُعد معالجة مخلفات المستشفيات الخاصة نشاطاً عرضياً بالنسبة لأنشطة المرفق، ولا يمكن تمييز الأصول التي تولد تدفقات نقدية عن الأصول غير المولدة للنقد.

19. في حالات أخرى، قد يولد الأصل تدفقات نقدية ويستخدم - أيضاً - لأغراض غير توليد للنقد. فعلى سبيل المثال، يحتوي مستشفى عمومي على عشرة عنابر، تُستخدم تسعة منها للمرضى الذين يدفعون رسوم على أساس تجاري، ويستخدم العنبر الآخر للمرضى الذين لا يدفعون رسوم. يستخدم المرضى الذين يدفعون رسوم والمرضى الذين لا يدفعون رسوم مرافق المستشفى الأخرى - بشكل مشترك (على سبيل المثال مرافق العمليات). يلزم الأخذ في الحسبان إلى أي مدى يُحتفظ بالأصل بهدف توليد عائد تجاري لتحديد ما إذا كان ينبغي على الجهة أن تطبق أحكام هذا المعيار أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26. إذا كان المكون غير

المولد للنقد مكوّنًا غير مهم بالنسبة للترتيب ككل - كما هو الحال في هذا المثال - فإن الجهة تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 26 وليس هذا المعيار.

20. في بعض الحالات، قد لا يكون من الواضح ما إذا كان الهدف الرئيسي من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري. وفي مثل هذه الحالات، يكون من الضروري تقويم أهمية التدفقات النقدية. وقد يصعب تحديد ما إذا كان المدى الذي يولد به الأصل التدفقات النقدية مهماً جداً بما يجعل معيار المحاسبة للقطاع العام 26 هو المنطبق وليس هذا المعيار. ويلزم الحكم لتحديد أي المعيارين يجب تطبيقه. وتضع الجهة ضوابط بحيث تستطيع ممارسة ذلك الحكم - بشكل متسق - وفقاً لتعريف الأصول المولدة للنقد والأصول غير المولدة للنقد، ووفقاً للإرشادات ذات العلاقة الواردة في الفقرات 16-20. وتتطلب الفقرة 73 أ من الجهة أن تُفصح عن الضوابط المستخدمة عند ممارسة هذا الحكم. وعلى الرغم من ذلك، بالنظر إلى الأهداف العامة لمعظم جهات القطاع العام، فهناك افتراض مسبق أن الأصول هي غير مولدة للنقد، وبناءً عليه ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.

20أ. لأغراض الهبوط في القيمة، تُعد الشهرة أصلاً مولداً للنقد. لا تولد الشهرة منافع اقتصادية - بشكل مستقل - عن الأصول الأخرى، ويُجرى اختبار هبوط في القيمة لها كجزء من مجموعة أصول. ويتناول هذا المعيار تقويم الأصول الفردية. وتُثبت الشهرة - فقط - عندما ينشأ عنها تدفقات نقدية داخلية أو انخفاضات في صافي التدفقات النقدية الخارجة للجهة المستحوذة. ولا تُثبت شهرة فيما يتعلق بالخدمات المتوقعة التي لا ينشأ عنها تدفقات نقدية ذات علاقة. ويتضمن مبلغ الخدمات الممكن استرداده المستخدم لتقويم الهبوط في هذا المعيار، خدمات متوقعة. وتبعاً لذلك، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 26 وليس هذا المعيار لتحديد ما إذا كان هناك هبوط في قيمة الشهرة.

21. الأصول التي تحتفظ بها جهات القطاع العام التجارية هي أصول مولدة للنقد. قد تحتفظ جهات قطاع عام بأصول لتوليد عائد تجاري. ولأغراض هذا المعيار، يُصنف الأصل الذي تحتفظ به جهة قطاع عام على أنه أصل مولد للنقد إذا كان الأصل (أو الوحدة التي يكون الأصل جزءاً منها) يُشغّل بهدف توليد عائد تجاري من خلال تقديم سلع و/أو خدمات إلى أطراف خارجية.

## الاستهلاك

22. الاستهلاك والاستنفاد هما التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل على مدى عمره الإنتاجي. وفي حال الأصل غير الملموس، يُستخدم مصطلح "الاستنفاد" عموماً بدلاً من مصطلح "الاستهلاك". ولكلا المصطلحين المعنى نفسه.

## الهبوط في القيمة

23. يعرف هذا المعيار "الهبوط في القيمة" بأنه خسارة في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل، بما يزيد ويُعلَى على الإثبات المنتظم لخسارة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل من خلال الاستهلاك (الاستنفاد). وبناءً عليه، يعكس الهبوط في القيمة انخفاضاً في منفعة الأصل بالنسبة للجهة التي تسيطر عليه. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى جهة مرفق تخزين عسكري بُني ليناسب هذا الغرض ولم تعد تستخدمه. وإضافة إلى ذلك، وبسبب الطبيعة المتخصصة لهذا المرفق وموقعه، من غير المرجح أنه يمكن تأجيره أو بيعه، ومن ثم تكون الجهة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية من تأجير الأصل أو

استبعاده. يُعد الأصل قد هبطت قيمته حيث إنه لم يعد قادراً على تزويد الجهة بخدمات متوقعة - أي صارت منفعته للجهة ضئيلة أو منعدمة في المساهمة في تحقيق أهدافها.

### تحديد الأصل الذي ربما قد هبطت قيمته

24. تحدد الفقرات 26-34 متى يجب أن يُحدد مبلغ الخدمات الممكن استرداده.
25. يكون الأصل غير المولد للنقد قد هبطت قيمته عندما تتجاوز قيمته الدفترية مبلغ الخدمات الممكن استرداده منه. وتحدد الفقرة 27 مؤشرات رئيسة على أن خسارة هبوط ربما قد حدثت. وإذا كانت أي من هذه المؤشرات موجودة، فإن الجهة مطالبة بإجراء تقدير رسمي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده. وإذا لم يوجد مؤشر على خسارة هبوط محتملة، فإن هذا المعيار لا يتطلب من الجهة أن تجري تقديراً رسمياً لمبلغ الخدمات الممكن استرداده.
26. يجب على الجهة أن تُقوّم - في كل تاريخ للقوائم المالية - ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته. وإذا كان مثل هذا المؤشر موجوداً، فيجب على الجهة أن تقدر مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل.
- 26أ. بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على الهبوط، يجب على الجهة - أيضاً - أن تجري - سنوياً - اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد بمقارنة قيمته الدفترية بمبلغ الخدمات الممكن استرداده منه. ويمكن إجراء اختبار الهبوط هذا في أي وقت خلال فترة القوائم المالية، شريطة أن يُجرى في الوقت نفسه من كل سنة. ويمكن إجراء اختبار الهبوط في القيمة للأصل غير ملموس في أوقات مختلفة. وبالرغم من ذلك، إذا كان مثل هذا الأصل غير الملموس أثبت أولاً خلال فترة القوائم المالية الحالية، فإنه يجب إجراء اختبار هبوط في القيمة لذلك الأصل غير الملموس قبل نهاية فترة القوائم المالية الحالية.
- 26ب. إن قدرة الأصل غير الملموس على توليد منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة كافية لاسترداد قيمته الدفترية، تكون - عادة - خاضعة لعدم التأكد قبل أن يكون الأصل متاحاً للاستخدام بدرجة أكبر مما تكون عليه بعد أن يكون متاحاً للاستخدام. وبالتالي، يتطلب هذا المعيار من الجهة أن تجري، على الأقل سنوياً، اختبار هبوط للقيمة الدفترية للأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد.
27. عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المؤشرات التالية كحد أدنى:

#### المصادر الخارجية للمعلومات

أ. التوقف أو التوقف الوشيك للطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو للحاجة إليها؛

و

ب. قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة طويلة الأجل في البيئة التقنية أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية التي تعمل فيها الجهة، ولها أثر سلبي على الجهة؛ و

#### المصادر الداخلية للمعلومات

ج. توفر دليل على ضرر مادي بالأصل؛ و

د. قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغييرات مهمة طويلة الأجل في المدى الذي يستخدم به أو يتوقع أن يستخدم به الأصل، أو في الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل، ولها أثر سلبي على الجهة. تتضمن هذه التغييرات أن يصبح الأصل عاطلاً، أو خطط لعدم استمرار العملية التي ينتمي إليها الأصل أو إعادة هيكلتها، أو خطط لاستبعاد الأصل قبل التاريخ المتوقع سابقاً، وإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل على أنه محدود بدلاً من كونه غير محدود؛<sup>و</sup>

ه. اتخاذ قرار بوقف إنشاء الأصل قبل إتمامه أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام؛ و

و. توفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الخدمي للأصل أسوأ، أو سيكون أسوأ، بكثير مما كان متوقعاً.

28. قد يتقلب الطلب على الخدمات أو الحاجة إليها مع الوقت، مما يؤثر على المدى الذي تستخدم به الأصول غير المولدة للنقد في تقديم تلك الخدمات، إلا أن التقلبات السلبية في الطلب ليست بالضرورة مؤشرات على الهبوط. حينما يتوقف الطلب على الخدمات أو يوشك على التوقف، فإن الأصول المستخدمة لتقديم تلك الخدمات ربما قد هبطت قيمتها. وقد يُعد الطلب أنه أوشك على التوقف عندما يكون منخفضاً جداً إلى حد أنه (أ) ما كانت الجهة لتحاول الاستجابة لذلك الطلب، أو (ب) كانت الجهة ستستجيب بعدم اقتناء الأصل الذي ينظر في إجراء اختبار الهبوط في القيمة له.

29. إن القائمة الواردة في الفقرة 27 ليست حصرية. قد تكون هناك مؤشرات أخرى على أن أصلاً ربما قد هبطت قيمته. وقد يؤدي وجود مؤشرات أخرى إلى قيام الجهة بتقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. على سبيل المثال، قد يكون أي مما يلي مؤشراً على الهبوط:  
أ. وجود مؤشرات يمكن رصدها على أن قيمة الأصل قد انخفضت خلال الفترة بشكل أكثر أهمية من الانخفاض الذي من شأن الجهة توقعه كنتيجة لمرور الوقت أو للاستخدام العادي؛ أو

ب. انخفاض مهم طويل الأجل (ولكن ليس بالضرورة توقف أو توقف وشيك) في الطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو في الحاجة إليها.

30. تكون الأحداث أو الظروف التي قد تشير إلى حدوث هبوط في قيمة أصل ما مهمة، وغالباً تكون قد أثارت نقاش من قبل الهيئة الحاكمة، أو الإدارة، أو وسائل الإعلام. ويشير التغيير في مقياس مثل الطلب على الخدمة، أو مدى أو طريقة الاستخدام، أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية، إلى حدوث الهبوط في القيمة فقط إذا كان مثل هذا التغيير مهماً وكان له - أو كان يُتوقع أن يكون له - أثر سلبي طويل الأجل. وقد يشير التغيير في البيئة التقنية إلى أن الأصل أصبح متقادماً مما يتطلب إجراء اختبار هبوط في القيمة له. وقد يكون التغيير في استخدام الأصل خلال الفترة - أيضاً - مؤشراً على حدوث هبوط في القيمة. على سبيل المثال، قد يحدث هذا عندما يخضع مبنى يستخدم كمدرسة إلى تغيير في الاستخدام ويستخدم كمخزن. عند تقويم ما إذا كان قد حدث هبوط في القيمة، يلزم الجهة أن تقوم التغييرات في الخدمات المتوقعة على الأجل الطويل. ويؤكد هذا على حقيقة أن التغييرات ينظر إليها ضمن سياق الاستخدام طويل الأجل المتوقع للأصل. بالرغم من ذلك، فإن توقعات الاستخدام طويل الأجل قد تتغير، ومن شأن التقويمات التي تجريها الجهة في كل تاريخ للقوائم المالية

1 بمجرد أن يستوفي الأصل ضوابط تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع (أو بمجرد تضمينه في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع)، فإنه يستثنى من نطاق هذا المعيار وتتم المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.

أن تعكس ذلك. تعرض إرشادات التنفيذ أمثلة على مؤشرات الهبوط في القيمة المشار إليها في الفقرة 27.

31. عند تقويم ما إذا كان توقف الإنشاء يستلزم إجراء اختبار هبوط في القيمة، تنظر الجهة في (أ) ما إذا كان الإنشاء قد تم - ببساطة - تأخير أو تأجيله، أو (ب) ما إذا كانت هناك نية لاستئناف الإنشاء في المستقبل القريب، أو (ج) ما إذا كانت أعمال الإنشاء لن تُستكمل في المستقبل المنظور. عندما يتم تأخير الإنشاء أو تأجيله إلى تاريخ محدد في المستقبل، يمكن معالجة المشروع على أنه أعمال تحت التنفيذ ولا يُعد متوقفاً.

32. إن الدليل من التقارير الداخلية الذي يشير إلى أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، حسبما هو مشار إليه في الفقرة 27 (و) أعلاه، يتعلق بقدرة الأصل على تقديم السلع أو الخدمات وليس بانخفاض في الطلب على السلع أو الخدمات التي يقدمها الأصل. ويتضمن هذا وجود:  
أ. تكاليف تشغيل الأصل أو صيانتها أعلى بكثير من تلك المقدرة في الموازنة الأصلية؛ و  
ب. مستويات الخدمة أو مستويات المخرجات التي يقدمها الأصل أقل بكثير مقارنة بتلك التي سبق توقعها، بسبب الأداء التشغيلي الضعيف.

وقد تشير زيادة مهمة في التكاليف التشغيلية لأصل ما إلى أن الأصل ليس بالكفاءة أو الانتاجية التي سبق توقعها في معايير المخرجات التي وضعتها الجهة المصنعة له، والتي وُضعت الموازنة التشغيلية وفقاً لها. وبالمثل، قد تشير زيادة مهمة في تكاليف الصيانة إلى أنه يلزم تكبد تكاليف أعلى للحفاظ على أداء الأصل عند مستوى أظهره أحدث تقويم أداء للأصل. في حالات أخرى، قد يعطي هبوط مهم طويل الأجل في المستويات المتوقعة للخدمة أو المخرجات التي يقدمها الأصل مؤشراً على دليل كمي مباشر على حدوث الهبوط في القيمة.

33. ينطبق مفهوم الأهمية النسبية عند تحديد ما إذا كان يلزم تقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. على سبيل المثال، إذا أظهرت تقويمات سابقة أن مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل أكبر من قيمته الدفترية، فلا يلزم الجهة أن تعيد تقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل إذا لم تكن قد وقعت أحداث من شأنها أن تزيل ذلك الفرق. وبالمثل، فإن التحليل السابق قد يظهر أن مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل ليس حساساً لواحد (أو أكثر) من المؤشرات المدرجة في الفقرة 27.

34. إذا كان هناك مؤشر على أن أصل ما ربما قد هبطت قيمته، فإن هذا قد يشير إلى أنه يلزم مراجعة وتعديل (أ) العمر الإنتاجي المتبقي، أو (ب) طريقة الاستهلاك (الاستنفاد)، أو (ج) القيمة المتبقية للأصل وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام المنطبق على الأصل، حتى لو لم تُثبت خسارة هبوط في القيمة للأصل.

### قياس مبلغ الخدمات الممكن استرداده

35. يعرف هذا المعيار مبلغ الخدمات الممكن استرداده على أنه القيمة العادلة لأصل مطروحاً منها تكاليف البيع، أو قيمته من الاستخدام، أيهما أعلى. تبين الفقرات 36-50 أساس قياس مبلغ الخدمات الممكن استرداده.

36. ليس من الضروري دائماً تحديد كل من القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمه من الاستخدام. إذا كان أي من هذين المبلغين يتجاوز القيمة الدفترية للأصل، فالأصل لم تهبط قيمته وليس من الضروري تقدير المبلغ الآخر.
37. قد يكون من الممكن تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، حتى لو لم يكن الأصل متداولاً في سوق نشطة. وتبين الفقرة 42 أسساً بديلة ممكنة لتقدير القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عندما لا يوجد سوق نشطة للأصل. بالرغم من ذلك، أحياناً سيكون من غير الممكن تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع لأنه ليس هناك أساس لإجراء تقدير موثوق<sup>2</sup> للمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في معاملة تجرى على أساس التصرف الحر بين أطراف مطلعة وراغبة. في هذه الحالة، يمكن أن تستخدم الجهة القيمة من الاستخدام على أنها مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل.
38. إذا لم يكن هناك سبب يدعو إلى اعتقاد أن القيمة من الاستخدام للأصل تتجاوز - بشكل ذي أهمية نسبية - قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، فيمكن استخدام القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع على أنها مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. وغالباً ما يكون هذا هو الحال بالنسبة للأصل المحتفظ به للاستبعاد. والسبب في هذا هو أن القيمة من الاستخدام للأصل المحتفظ به للاستبعاد تتكون بشكل رئيس من صافي متحصلات استبعاده. بالرغم من ذلك، بالنسبة للعديد من أصول القطاع العام غير المولدة للنقد التي يُحتفظ بها - بشكل مستمر - لتقديم خدمات متخصصة أو سلع عمومية إلى المجتمع، فإنه من المرجح أن تكون القيمة من الاستخدام للأصل أكبر من قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.
39. في بعض الحالات، قد توفر التقديرات والمتوسطات والطرق الحسابية المختصرة، تقريبات معقولة لنتائج العمليات الحسابية التفصيلية الموضحة في هذا المعيار لتحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام.

**قياس مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود**

39أ. تتطلب الفقرة 26 أن يُجرى - بشكل سنوي - اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود بمقارنة قيمته الدفترية بمبلغ الخدمات الممكن استرداده منه، بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمته ربما قد هبطت. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يُستخدم أحدث حساب تفصيلي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده من مثل هذا الأصل تم القيام به في فترة سابقة في اختبار الهبوط لذلك الأصل في الفترة الحالية، شريطة أن تُستوفى جميع الضوابط التالية:

أ. لا يقدم الأصل غير الملموس خدمات متوقعة من الاستخدام المستمر مستقلة - بشكل كبير - عن تلك التي تقدمها الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى ومن ثم يُجرى اختبار هبوط في القيمة له كجزء من مجموعة الأصول والالتزامات أو الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها، ولم تتغير الأصول والالتزامات المكونة لتلك المجموعة أو الوحدة - بشكل كبير - منذ أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده؛ و

ب. أسفر أحدث حساب لمبلغ الخدمات الممكن استرداده عن مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية

<sup>2</sup> المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

للأصل بهامش كبير؛ و  
ج. ضعف احتمال أن مبلغ الخدمات الممكن استرداده الذي يتم تحديده حالياً أقل من القيمة الدفترية للأصل، وذلك استناداً إلى تحليل الأحداث التي وقعت والظروف التي قد تغيرت منذ أحدث حساب لمبلغ الخدمات الممكن استرداده.

#### القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع

40. إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع هو سعر في اتفاقية بيع ملزمة في معاملة تبادلية تُجرى على أساس التصرف الحر، مطروحاً منه التكاليف الإضافية التي تُعزى - بشكل مباشر - إلى استبعاد الأصل.

41. إذا لم تكن هناك اتفاقية بيع ملزمة ولكن الأصل متداول في سوق نشطة، تكون القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع هي سعر السوق للأصل مطروحاً منه تكاليف الاستبعاد. ويكون سعر السوق المناسب - عادة - هو سعر الطلب الحالي. وعندما لا تتوفر أسعار الطلب الحالية، قد توفر أحدث معاملة أساساً يستمد منه تقدير القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، شريطة أنه لم يكن هناك تغير مهم في الظروف الاقتصادية بين تاريخ المعاملة والتاريخ الذي يُجرى فيه التقدير.

42. إذا لم تكن هناك اتفاقية بيع ملزمة أو سوق نشطة للأصل، فإن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع تستند إلى أفضل المعلومات المتوفرة لعكس المبلغ الذي كان يمكن للجهة أن تحصل عليه الجهة، في تاريخ القوائم المالية، من استبعاد الأصل في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر بين أطراف مطلعة وراغبة، بعد طرح تكاليف استبعاده. عند تحديد هذا المبلغ، يمكن للجهة أن تأخذ في الحسبان نتيجة معاملات حديثة لأصول مماثلة ضمن الصناعة نفسها. لا تعكس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع بيعاً اجبارياً، ما لم تكن الإدارة أو الهيئة الحاكمة<sup>3</sup> مجبرة على البيع فوراً.

43. تُطرح تكاليف الاستبعاد، بخلاف تلك التي قد أُثبتت على أنها التزامات، عند تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. من أمثلة هذه التكاليف التكاليف القانونية، ورسوم التصديق وضرائب المعاملات المماثلة، وتكاليف إزالة الأصل، والتكاليف الإضافية المباشرة لهيئة الأصل لحالة البيع. وبالرغم من ذلك، فإن منافع إنهاء الخدمة (حسبما عُرِّفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*) والتكاليف المرتبطة بتخفيض أو إعادة تنظيم أعمال بعد استبعاد الأصل، ليست تكاليف إضافية مباشرة لاستبعاد الأصل.

#### القيمة من الاستخدام

44. يُعرّف هذا المعيار القيمة من الاستخدام للأصل غير المولد للنقد على أنها القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل. تشير عبارة "القيمة من الاستخدام" الواردة في هذا المعيار إلى القيمة من الاستخدام للأصل غير المولد للنقد، ما لم يحدد خلاف ذلك. تُحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل باستخدام أي من المدخل المحددة في الفقرات 45-49، حسبما يكون مناسباً.

#### مدخل تكلفة الإهلاك المستهلكة

<sup>3</sup> يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "الهيئة الحاكمة".

45. بموجب هذا المدخل، تُحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل على أساس تكلفة الإطلال المستهلكة للأصل. تكلفة إطلال الأصل هي تكلفة إطلال إجمالي الخدمات المتوقعة للأصل. وتستهلك هذه التكلفة لتعكس الأصل في حالته المستخدمة. قد يتم إطلال الأصل إما من خلال إعادة إنتاج (استنساخ) الأصل الحالي أو من خلال إطلال إجمالي الخدمات المتوقعة للأصل. تقاس تكلفة الإطلال المستهلكة بتكلفة إعادة إنتاج الأصل أو تكلفة إطلال الأصل، أيهما أقل، مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم محسوباً على أساس مثل هذه التكلفة، وذلك لعكس الخدمات المتوقعة للأصل التي استُهلكت أو استُنفدت بالفعل.
46. تُحدد تكلفة إطلال الأصل وتكلفة إعادة إنتاج الأصل على أساس الوضع الأمثل للأصل من حيث التصميم والطاقة. والسبب في هذا هو أن الجهة لا تقوم بإطلال أو إعادة إنتاج الأصل بأصل مثيل إذا كان الأصل الذي سيتم إطلاله أو إعادة إنتاجه هو أصل مبالغ في تصميمه أو مبالغ في طاقته. تحتوي الأصول المبالغ في تصميمها على مقومات غير ضرورية للسلع أو الخدمات التي يقدمها الأصل. أما الأصول المبالغ في طاقتها فهي أصول لديها طاقة أكبر مما هو ضروري لتلبية الطلب على السلع أو الخدمات التي يقدمها الأصل. وبالتالي، فإن تحديد تكلفة إطلال الأصل أو تكلفة إعادة إنتاج الأصل على أساس الوضع الأمثل للأصل من حيث التصميم والطاقة يعكس الخدمات المتوقعة المطلوبة من الأصل.
47. في بعض الحالات، يُحتفظ بطاقة احتياطية أو فائضة لدواعي السلامة أو لدواعي أخرى. وينشأ هذا عن الحاجة لضمان توفر طاقة خدمة كافية في الظروف الخاصة بالجهة. على سبيل المثال، يلزم إدارة المطافئ أن يكون لديها سيارات إطفاء حريق احتياطية لتقديم الخدمات في الحالات الطارئة. وتعد مثل هذه الطاقة الفائضة أو الاحتياطية جزءاً من الخدمات المتوقعة المطلوبة من الأصل.

#### مدخل تكلفة الاستعادة

48. تكلفة الاستعادة هي تكلفة استعادة الخدمات المتوقعة للأصل إلى المستوى الذي كانت عليه قبل هبوط قيمة الأصل. وبموجب هذا المدخل، تُحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل بطرح تكلفة الاستعادة المقدرة للأصل من التكلفة الحالية لإطلال الخدمات المتوقعة المتبقية للأصل قبل هبوط قيمة الأصل. وتُحدد التكلفة الأخيرة على أنها تكلفة إعادة الإنتاج المستهلكة أو تكلفة الإطلال المستهلكة للأصل، أيهما أقل. تتضمن الفقرتان 45 و47 إرشادات إضافية حول تحديد تكلفة إطلال الأصل أو تكلفة إعادة إنتاج الأصل.

#### مدخل وحدات الخدمة

49. بموجب هذا المدخل، تُحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة للأصل بتخفيض التكلفة الحالية للخدمات المتوقعة للأصل قبل هبوط قيمة الأصل لتتوافق مع العدد المخفض من وحدات الخدمة المتوقعة من الأصل بعد هبوط قيمة الأصل. وكما هو الحال في مدخل تكلفة الاستعادة، تُحدد التكلفة الحالية لإطلال الخدمات المتوقعة المتبقية للأصل قبل هبوط قيمة الأصل - عادة - على أنها تكلفة إعادة الإنتاج المستهلكة أو تكلفة الإطلال المستهلكة للأصل قبل هبوط قيمة الأصل، أيهما أقل.

#### تطبيق المداخل

50. يعتمد اختيار المدخل الأنسب لقياس القيمة من الاستخدام على توفر البيانات وطبيعة الهبوط في القيمة:
- أ. الهبوط في القيمة الذي يتم التعرف عليه من تغيرات مهمة طويلة الأجل في البيئة التقنية أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية، يكون - عموماً - قابلاً للقياس باستخدام مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة أو مدخل وحدات الخدمة، عندما يكون مناسباً؛ و
- ب. الهبوط في القيمة الذي يتم التعرف عليه من تغير مهم طويل الأجل في مدى أو طريقة الاستخدام - بما في ذلك الهبوط الذي يتم التعرف عليه من التوقف أو التوقف الوشيك للطلب، يكون - عموماً - قابلاً للقياس باستخدام مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة أو مدخل وحدات الخدمة، عندما يكون ذلك مناسباً؛ و
- ج. الهبوط في قيمة الذي يتم التعرف عليه من ضرر مادي، يكون - عموماً - قابلاً للقياس باستخدام مدخل تكلفة الاستعادة أو مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة، عندما يكون ذلك مناسباً.

### إثبات وقياس خسارة الهبوط في القيمة

51. تحدد الفقرات 52-57 متطلبات إثبات وقياس خسائر الهبوط في القيمة للأصل. في هذا المعيار، تشير عبارة "خسارة الهبوط في القيمة" إلى خسارة هبوط في القيمة الأصل غير المولد للنقد ما لم يُحدد خلاف ذلك.
52. إذا، و فقط إذا، كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل أقل من قيمته الدفترية، فيجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغ الخدمات الممكن استرداده منه. ذلك التخفيض هو خسارة الهبوط في القيمة.
53. حسبما هو مبين في الفقرة 26، يتطلب هذا المعيار من الجهة إجراء تقدير رسمي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده فقط إذا كان هناك مؤشر على خسارة هبوط محتملة. وتحدد الفقرات 27-33 مؤشرات رئيسية على أن خسارة هبوط في القيمة ربما قد حدثت.
54. يجب إثبات خسارة الهبوط في القيمة فوراً في الفائض أو العجز، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ معاد تقييمه وفقاً لمعيار آخر (على سبيل المثال، وفقاً لنموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31). يجب معالجة أي خسارة هبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه على أنها تخفيض من إعادة التقييم وفقاً لذلك المعيار الآخر.
- 54أ. تُثبت خسارة الهبوط في القيمة للأصل غير المعاد تقييمه في الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، فإن خسارة الهبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه تُثبت في فائض إعادة التقييم بالقدر الذي لا تتجاوز به خسارة الهبوط في القيمة المبلغ الموجود في فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. تخفض مثل خسارة الهبوط هذه للأصل المعاد تقييمه فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45.

55. عندما يكون المبلغ المقدر لخسارة الهبوط في القيمة أكبر من القيمة الدفترية للأصل الذي تتعلق به الخسارة، فيجب على الجهة أن تثبت التزاما إذا، و فقط إذا، كان ذلك مطلوباً بموجب معيار محاسبة للقطاع العام آخر.

56. عندما تكون خسارة الهبوط المقدر أكبر من القيمة الدفترية للأصل، تُخفض القيمة الدفترية للأصل إلى الصفر مع إثبات مبلغ مقابل في الفائض أو العجز. يُثبت التزام فقط إذا كان معيار محاسبة للقطاع العام آخر يتطلب ذلك. أحد الأمثلة على ذلك هو عندما لم يعد يُستخدم مرفق عسكري بُني لغرض خاص ويتطلب النظام أن تزيل الجهة هذا المرفق إذا لم يعد من الممكن استخدامه. وقد يلزم الجهة تكوين مخصص لتكاليف التفكيك إذا كان معيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة* يتطلب ذلك.

57. بعد إثبات خسارة الهبوط في القيمة، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الاستنفاد) للأصل في الفترات المستقبلية وذلك لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل، مطروحاً منها قيمته المتبقية (إن وجدت)، على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.

### عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة

58. تحدد الفقرات 59-70 متطلبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت لأصل في فترات سابقة.

59. يجب الجهة أن تقوم في كل تاريخ للقوائم المالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة لأصل ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، فيجب على الجهة أن تقدر مبلغ الخدمات الممكن استرداده من ذلك الأصل.

60. عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة لأصل ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المؤشرات التالية كحد أدنى:

#### المصادر الخارجية للمعلومات

أ. عودة الطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو الحاجة إليها؛ و  
أ. قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغييرات مهمة طويلة الأجل، في البيئة التقنية أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية التي تعمل فيها الجهة، ولها أثر إيجابي على الجهة؛ و  
المصادر الداخلية للمعلومات

ب. قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغييرات مهمة طويلة الأجل في المدى الذي يستخدم به الأصل، أو في الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل، ولها أثر إيجابي على الجهة. وتتضمن هذه التغييرات التكاليف المتكبدة خلال الفترة لتحسين أو تعزيز أداء الأصل أو إعادة هيكلة العملية التي ينتمي إليها الأصل؛ و

ج. اتخاذ قرار باستئناف إنشاء الأصل الذي سبق إيقاف إنشائه قبل إتمامه أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام؛ و

د. يتوفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الخدمي للأصل أفضل، أو سيكون أفضل، بكثير مما كان متوقعاً.

61. إن المؤشرات على الانخفاض المحتمل في خسارة الهبوط الواردة في الفقرة 60 تُقابل - بشكل رئيس - المؤشرات على خسارة الهبوط المحتملة الواردة في الفقرة 27.
62. إن القائمة الواردة في الفقرة 60 ليست حصرية. قد تحدد الجهة مؤشرات أخرى على انعكاس لخسارة هبوط من شأنها - أيضاً - أن تتطلب من الجهة أن تعيد تقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. على سبيل المثال، قد يكون أي مما يلي مؤشراً على أن خسارة هبوط ربما قد انعكست:  
أ. ارتفاع مهم في القيمة السوقية للأصل؛ أو  
ب. زيادة مهمة طويلة الأجل في الطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو في الحاجة إليها.
63. إن الارتباط بعدم استمرار أو إعادة هيكلة عملية في المستقبل القريب هو مؤشر على انعكاس خسارة الهبوط في القيمة لأصل ينتمي إلى العملية، وذلك عندما يشكل مثل هذا الارتباط تغييراً مهماً طويل الأجل في مدى أو طريقة استخدام ذلك الأصل له أثر إيجابي على الجهة. غالباً ما تتعلق الظروف التي يكون فيها مثل هذا الارتباط مؤشراً على انعكاس هبوط في القيمة بحالات يُوجد فيها عدم الاستمرار المتوقع أو إعادة الهيكلة المتوقعة للعملية فرصاً لتعزيز الانتفاع بالأصل. أحد الأمثلة على ذلك هو جهاز تصوير بالأشعة السينية كان يُنتفع به بشكل متدني من قبل عيادة يديرها مستشفى عمومي، وكنتيجة لإعادة هيكلة، يتوقع نقل الجهاز إلى قسم الأشعة الرئيس في المستشفى وسيُنتفع بالجهاز فيه بشكل أفضل بكثير. في مثل هذه الحالة، قد يكون الارتباط بعدم استمرار أو إعادة هيكلة العيادة مؤشراً على أن خسارة هبوط في القيمة أثبتت للأصل في فترات سابقة ربما يجب عكس قيدها.
64. إن كان هناك مؤشر على أن خسارة الهبوط في القيمة أثبتت لأصل ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت، فإن هذا قد يشير ذلك إلى أنه قد يلزم مراجعة وتعديل (أ) العمر الإنتاجي المتبقي، أو (ب) طريقة الاستهلاك (الاستنفاد)، أو (ج) القيمة المتبقية وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام المنطبق على الأصل، حتى لو لم يتم عكس قيد خسارة هبوط في القيمة للأصل.
65. يجب عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة لأصل إذا، وفقط إذا، كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل منذ آخر خسارة هبوط في القيمة أثبتت. وإذا كان هذا هو الحال، فتجب - باستثناء ما هو موضح في الفقرة 68 - زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. تلك الزيادة هي عكس قيد لخسارة الهبوط في القيمة.
66. يتطلب هذا المعيار من الجهة إجراء تقدير رسمي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده فقط إذا كان هناك مؤشر على انعكاس خسارة الهبوط. وتحدد الفقرة 60 مؤشرات رئيسية على أن خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت لأصل في فترات سابقة ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت.
67. يُقصد من عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة المحاسبة عن زيادة في المبلغ المقدر للخدمات الممكن استردادها من الأصل، إما من استخدامه أو بيعه، منذ آخر مرة أثبتت الجهة خسارة هبوط في القيمة لذلك الأصل. تتطلب الفقرة 77 من الجهة تحديد التغيير في

التقديرات الذي تسبب في الزيادة في مبلغ الخدمات الممكن استرداده. تتضمن أمثلة التغييرات في التقديرات:

أ. تغييراً في الأساس لمبلغ الخدمات الممكن استرداده (أي ما إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده يستند إلى القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام)؛ أو

ب. تغييراً في تقدير مكونات القيمة من الاستخدام، إذا كانت مبلغ الخدمات الممكن استرداده يستند إلى القيمة من الاستخدام؛ أو

ج. تغييراً في تقدير مكونات القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده يستند إلى القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.

68. القيمة الدفترية بعد الزيادة التي تُعزى إلى عكس قيد خسارة هبوط في القيمة لأصل، يجب ألا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (صافية بعد الاستهلاك أو الاستنفاد) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة للأصل في فترات سابقة.

69. يجب إثبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لأصل فوراً في الفائض أو العجز، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ معاد تقييمه وفقاً لمعيار آخر (على سبيل المثال، نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31). ويجب معالجة أي عكس قيد لخسارة هبوط في القيمة لأصل معاد تقييمه على أنه زيادة من إعادة التقييم وفقاً لذلك المعيار الآخر.

69أ. يُثبت عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة لأصل المعاد تقييمه - بشكل مباشر - في احتياطي إعادة التقييم ويزيد فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. وبالرغم من ذلك، وبقدر ما يكون قد تم في السابق إثبات خسارة هبوط في الفائض أو العجز لنفس فئة الأصول المعاد تقييمها، يُثبت - أيضاً - عكس قيد خسارة الهبوط تلك في الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 45.

70. بعد إثبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الاستنفاد) للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل مطروحاً منها قيمته المتبقية (إن وجدت) على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.

## إعادة تصنيف الأصول

71. يجب إعادة تصنيف الأصول من أصول مولدة للنقد إلى أصول غير مولدة للنقد أو من أصول غير مولدة للنقد إلى أصول مولدة للنقد، فقط عندما يكون هناك دليل واضح على أن إعادة التصنيف هذه مناسبة. لا تستلزم إعادة التصنيف، بحد ذاتها، إجراء اختبار هبوط في القيمة أو عكس قيد خسارة هبوط في القيمة. وبدلاً من ذلك، ينشأ مؤشر على الحاجة لإجراء اختبار هبوط في القيمة أو عكس قيد خسارة هبوط في القيمة عن، كحد أدنى، المؤشرات المدرجة التي تنطبق على الأصل بعد إعادة التصنيف.

72. هناك ظروف يمكن أن تقرر فيها جهات القطاع العام أنه من المناسب إعادة تصنيف أصل غير مولد للنقد على أنه أصل مولد للنقد. على سبيل المثال، أنشئ مرفق معالجة مياه صرف - بشكل رئيس - لمعالجة الصرف الصناعي من وحدة إسكان حكومي اجتماعي، ولا يتم استيفاء

رسوم نظير ذلك. وقد هُدمت وحدة الإسكان الاجتماعي وسيطّور موقعها بحيث يمكن إشغاله من قبل المنشآت صناعية والمنشآت التي تعمل في تجارة التجزئة. ويُعزّم أن يُستخدم المرفق في المستقبل لمعالجة الصرف الصناعي بأسعار تجارية. في ضوء هذا القرار، تقرر جهة القطاع العام إعادة تصنيف مرفق معالجة الصرف على أنه أصل مولد للنقد.

## الإفصاح

72. يجب على الجهة أن تُفصّح عن الضوابط التي وضعتها لتمييز الأصول غير المولدة للنقد عن الأصول المولدة للنقد.
73. يجب على الجهة أن تفصّح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول:
- أ. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة التي أثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة، والبند المستقل (البند المستقلة) في قائمة الأداء المالي الذي ضمنت خسائر الهبوط تلك فيه؛ و
- ب. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة التي أثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة، والبند المستقل (البند المستقلة) في قائمة الأداء المالي الذي عكس قيد خسائر الهبوط تلك فيه؛ و
- ج. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة للأصول المعاد تقييمها التي أثبتت - بشكل مباشر - في فائض إعادة التقييم خلال الفترة؛ و
- د. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة للأصول المعاد تقييمها التي أثبتت - بشكل مباشر - في فائض إعادة التقييم خلال الفترة.
73. [حذفت].
74. فئة الأصول هي مجموعة من الأصول متماثلة من حيث طبيعتها واستخدامها في عمليات الجهة.
75. يمكن عرض المعلومات المطلوبة في الفقرة 73 مع المعلومات الأخرى التي يفصّح عنها لفئة الأصول. على سبيل المثال، يمكن تضمين هذه المعلومات في مطابقة القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات هذه المعلومات، في بداية ونهاية الفترة، وفقاً لما هو مطلوب في معيار المحاسبة للقطاع العام 45.
76. يجب على الجهة التي تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية* أن تفصّح عما يلي لكل قطاع يتم التقرير عنه من قبل الجهة:
- أ. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة التي أثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة؛ و
- ب. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة التي أثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة.
77. يجب على الجهة أن تفصّح عما يلي لكل خسارة هبوط في القيمة ذات أهمية نسبية أثبتت أو عكس قيدها خلال الفترة:
- أ. الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات أو عكس قيد خسارة الهبوط؛ و
- ب. مبلغ خسارة الهبوط التي أثبتت أو المعكوس قيدها؛ و
- ج. طبيعة الأصل؛ و
- د. القطاع الذي ينتمي إليه الأصل، إذا كانت الجهة تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية

وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18؛ و  
هـ. ما إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل هو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمته من الاستخدام؛ و  
و. الأساس المستخدم لتحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع (مثل: ما كانت القيمة العادلة حددت بالرجوع إلى سوق نشطة)، إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده هو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع؛ و  
ز. المدخل المستخدم لتحديد القيمة من الاستخدام، إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده هو القيمة من الاستخدام.

78. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التالية للمبلغ المجمع لخسائر الهبوط في القيمة، والمبلغ المجمع للقيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة، التي أثبتت خلال الفترة ولم يُفصح عن أي معلومات عنها وفقاً للفقرة 77:  
أ. الفئات الرئيسية للأصول المتأثرة بخسائر الهبوط (والفئات الرئيسية للأصول المتأثرة بالقيود العكسية لخسائر الهبوط)؛ و  
ب. الأحداث والظروف الرئيسية التي أدت إلى إثبات خسائر الهبوط هذه والقيود العكسية هذه لخسائر الهبوط.

79. تُشجع الجهة على أن تفصح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصول خلال الفترة.

## أحكام انتقالية

80. [حذفت].

80أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

81. [حذفت].

81أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

## تاريخ السريان

82. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

82أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

82ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

82ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

82د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

82هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

82و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

82ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].

- 82ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].
- 82ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].
- 82ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].
- 82ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 2 و8 و27. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.
- 82ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 12 و54 و54أ و69 و69أ و75. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.
- 82م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 الفقرات 2 و10 و29 وأضاف الفقرة 10أ. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.
83. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام* المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

## الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 21 "الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i> ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i> ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ
6. أمثلة توضيحية

## 1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعدّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وتحديد أيّ موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن يُعدّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل، بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار "الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد".

وبهدف اقتراح معيار الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد الملائم؛ أجريت دراسةً لمعيار الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد المعيار المحاسبي للهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 21 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 21 بموجب معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام، وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

## 2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني ووُزِعَ على 189 جهة، (استُلم منها إجابات 154 جهة) كما رُتبت زيارات ميدانية إلى 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن (21%) من الجهات لديها استثمارات عقارية داخل المملكة، و(1%) من الجهات لديها استثمارات عقارية خارج المملكة. كما أن (10%) من الجهات لديها ممتلكات تراثية، و(55%) من الجهات لديها برامج مطورة داخلياً، و(23%) من الجهات توجد لديها أصول مملوكة للجهة غير مثبتة في السجلات المحاسبية. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل لدى الجهة استثمارات عقارية داخل المملكة؟	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	8	6
هل لدى الجهة استثمارات عقارية خارج المملكة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14
هل لدى الجهة ممتلكات تراثية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	2	12
هل لدى الجهة برامج مطورة داخلياً؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل لدى الجهة برامج تم شراؤها من الغير؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل توجد أصول مملوكة للجهة غير مثبتة في السجلات المحاسبية؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	13	1
هل تقوم الجهة بشراء أصولها الثابتة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل قامت الجهة سابقاً بتسجيل انخفاض في القيمة لأية أصول غير ملموسة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 21 "الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد"  
إصدار 2024م

جميع الجهات		مستشفى الملك فيصل التخصصي	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	أمانة منطقة الرياض	جامعة الملك سعود	وزارة النقل	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة الداخلية	وزارة الخارجية	وزارة الإسكان	وزارة الصحة	وزارة الحرس الوطني	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة التعليم	وزارة المالية	السؤال
14	0	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	هل قامت الجهة من قبل بتسجيل خسائر هبوط في القيمة لأي من أصولها الثابتة؟

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	10	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
2	القطاع العسكري	رئاسة الحرس الملكي	11	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
3	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	12	قطاع التعليم	جامعة الملك عبد العزيز
4	القطاع العسكري	وزارة الدفاع القوات البرية	13	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
5	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	14	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
6	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للمباحث	15	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
7	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة لحرس الحدود	16	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
8	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للسجون	17	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
9	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض	18	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتدلية المياه المالحة

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد* ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد*، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي. واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>20. In some cases, it may not be clear whether the primary objective of holding an asset is to generate a commercial return. In such cases, it is necessary to evaluate the significance of the cash flows. It may be difficult to determine whether the extent to which the asset generates cash flows is so significant that this Standard is applicable rather than IPSAS 26. Judgment is needed to determine which Standard to apply. An entity develops criteria so that it can exercise that judgment consistently in accordance with the definition of cash-generating assets and non-cash-generating assets, and with the related guidance in paragraphs 16–20. Paragraph 73A requires an entity to disclose the criteria used in making this judgment. However, given the overall objectives of most public sector entities the presumption is that assets are non-cash-generating and, therefore, IPSAS 21 will apply.</p>	<p>20. في بعض الحالات، قد لا يكون من الواضح ما إذا كان الهدف الرئيسي من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري. وفي مثل هذه الحالات، يكون من الضروري تفويم أهمية التدفقات النقدية. وقد يصعب تحديد ما إذا كان المدى الذي يولد به الأصل التدفقات النقدية مهماً جداً بما يجعل معيار المحاسبة للقطاع العام 26 هو المنطبق وليس هذا المعيار. ويلزم الحكم لتحديد أي المعيارين يجب تطبيقه. وتضع الجهة ضوابط بحيث تستطيع ممارسة ذلك الحكم - بشكل متسق - وفقاً لتعريف الأصول المولدة للنقد والأصول غير المولدة للنقد، ووفقاً للإرشادات ذات العلاقة الواردة في الفقرات 16-20. وتتطلب الفقرة 73أ من الجهة أن تُفصح عن الضوابط المستخدمة عند ممارسة هذا الحكم. وعلى الرغم من ذلك، بالنظر إلى الأهداف العامة لمعظم جهات القطاع العام، فهناك افتراض مسبق أن الأصول هي غير مولدة للنقد، وبناءً عليه ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.</p>	<p>في الجملة الثانية من هذه الفقرة، استُبدلت عبارة "هذا المعيار" بعبارة "معيار المحاسبة للقطاع العام 26" وعبارة "معيار المحاسبة للقطاع العام 26" بعبارة "هذا المعيار" وذلك لتصحيح الإطالات.</p>
<p>39A. Paragraph 26A requires an intangible asset with an indefinite useful life to be tested for impairment annually by comparing its carrying amount with its recoverable service amount, irrespective of whether there is any indication that it may be impaired. However, the most recent detailed calculation of such an asset's recoverable</p>	<p>39أ. تتطلب الفقرة 26أ أن يُجرى - بشكل سنوي - اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود بمقارنة قيمته الدفترية بمبلغ الخدمات الممكن استرداده منه، بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمته ربما قد هبطت. وبالرغم من ذلك،</p>	<p>في (أ) من هذه الفقرة، أُضيفت عبارة "مجموعة الأصول والالتزامات" قبل عبارة "الوحدة المولدة للنقد" واستُبدلت عبارة "تلك الوحدة" بعبارة "تلك المجموعة أو الوحدة" للمواءمة مع طبيعة الأصول التي يتناولها هذا المعيار وهي الأصول غير المولدة للنقد.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>service amount made in a preceding period may be used in the impairment test for that asset in the current period, provided all of the following criteria are met:</p> <p>a. If the intangible asset does not provide service potential from continuing use that is largely independent of those from other assets or groups of assets and is therefore tested for impairment as part of the cash-generating unit to which it belongs, the assets and liabilities making up that unit have not changed significantly since the most recent recoverable amount calculation;</p> <p>b. The most recent recoverable service amount calculation resulted in an amount that exceeded the asset's carrying amount by a substantial margin; and</p> <p>c. Based on an analysis of events that have occurred and circumstances that have changed since the most recent recoverable service amount calculation, the likelihood that a current recoverable service amount determination would be less than the asset's carrying amount is remote.</p>	<p>يمكن أن يُستخدم أحدث حساب تفصيلي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده من مثل هذا الأصل تم القيام به في فترة سابقة في اختبار الهبوط لذلك الأصل في الفترة الحالية، شريطة أن تُستوفى جميع الضوابط التالية:</p> <p>أ. لا يقدم الأصل غير الملموس خدمات متوقعة من الاستخدام المستمر مستقلة - بشكل كبير - عن تلك التي تقدمها الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى ومن ثم يُجرى اختبار هبوط في القيمة له كجزء من مجموعة الأصول والالتزامات أو الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها، ولم تتغير الأصول والالتزامات المكونة لتلك المجموعة أو الوحدة - بشكل كبير - منذ أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده؛ و</p> <p>ب. أسفر أحدث حساب لمبلغ الخدمات الممكن استرداده عن مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية للأصل بهامش كبير؛ و</p> <p>ج. ضعف احتمال أن مبلغ الخدمات الممكن استرداده الذي يتم تحديده حالياً أقل من القيمة الدفترية للأصل، وذلك استناداً إلى تحليل الأحداث التي وقعت والظروف التي قد تغيرت منذ أحدث حساب لمبلغ الخدمات الممكن استرداده.</p>	
<p>80A. The amendment to paragraph 27 shall be applied prospectively from the date of its application.</p>	<p>80أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
81A. Paragraphs 2, 54, 69 and 73 were amended, paragraphs 7 and 11 were deleted, and paragraphs 54A and 69A were added by <i>Impairment of Revalued Assets</i> (Amendments to IPSASs 21 and 26) in July 2016. Those amendments shall be applied prospectively from the date of their application.	81أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2006. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2006, it shall disclose that fact.	82ب. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
82A. IPSAS 31 amended paragraphs 2 and 7, and inserted paragraphs 26A, 26B, and 39A. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2011. If an entity applies IPSAS 31 for a period beginning before April 1, 2011, the amendments shall also be applied for that earlier period.	82أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82B. Paragraph 27 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2011</i> issued in October 2011. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.	82ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82C. Paragraphs 80, 81 and 83 were amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual	82ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.		على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82D. IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> , and IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> issued in January 2015, amended paragraph 13. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.	82د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82E. Paragraphs 3, 4 and 15 were deleted and paragraphs 6, 20 and 21 were amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	82هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82F. <i>Impairment of Revalued Assets</i> (Amendments to IPSASs 21 and 26) amended paragraphs 2, 54, 69 and 73, deleted paragraphs 7 and 11, and added paragraphs 54A, 69A and 81A. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies those amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	82و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
82G. Paragraph 43 was amended by IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> , issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.	82ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82H. Paragraph 14 was amended and paragraph 20A added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	82ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82I. Paragraphs 2, 9 and 13 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	82ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82J. Paragraphs 54A and 69A were amended by Improvements to IPSAS, 2019, issued in January 2020. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2021. Earlier application is permitted.	82ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
82K. Paragraphs 2, 8 and 27 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	82ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 2 و8 و27. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
82L. Paragraphs 12, 54, 54A, 69, 69A, and 75 were amended by IPSAS 45, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	82ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 12 و54 و54أ و69 و69أ و75. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
82M. Paragraphs 2, 10 and 29 were amended and paragraph 10A was added by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	82م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> الصادر في 2024 الفقرات 2 و10 و29 وأضاف الفقرة 10أ. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.



4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<b>Objective</b>	<b>الهدف</b>		
1. The objective of this Standard is to prescribe the procedures that an entity applies to determine whether a non-cash-generating asset is impaired, and to ensure that impairment losses are recognized. This Standard also specifies when an entity would reverse an impairment loss, and prescribes disclosures.	1. هدف هذا المعيار هو تحديد الإجراءات التي تطبقها الجهة لتحديد ما إذا كان أصل غير مولد للنقد قد هبطت قيمته، وضمان إثبات خسائر الهبوط في القيمة. ويحدد هذا المعيار - أيضاً - متى ينبغي للجهة أن تعكس قيد خسارة الهبوط ويحدد الإفصاحات اللازمة.	لا	
<b>Scope</b>	<b>النطاق</b>		
2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for impairment of non-cash-generating assets, except: a. Inventories (see IPSAS 12, <i>Inventories</i> ); b. Assets arising from construction contracts (see IPSAS 11, <i>Construction Contracts</i> ); c. Financial assets that are included in the scope of IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> ; d. Investment property that is measured using the current value model (see IPSAS 16, <i>Investment Property</i> ); and e. [Deleted]. f. [Deleted].	2. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد، باستثناء: أ. المخزون (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، <i>المخزون</i> )؛ و ب. الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، <i>عقود الإنشاء</i> )؛ و ج. الأصول المالية المُضمنة في نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> ؛ و د. العقارات الاستثمارية التي تُقاس باستخدام نموذج القيمة الجارية (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 16، <i>العقارات الاستثمارية</i> )؛ و هـ. [حذفت]. و. [حذفت].	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
fa. Non-current assets (or disposal groups) classified as held for sale in accordance with IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i> ; and g. Other assets in respect of which accounting requirements for impairment are included in another IPSAS.	وَأ. الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الاستبعاد) المُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المُحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i> ؛ و ز. الأصول الأخرى التي تكون المتطلبات المحاسبية للهبوط في قيمتها مُضمنة في معيار محاسبة للقطاع العام آخر.		
3. [Deleted].	3. [حذفت].	لا	
4. [Deleted].	4. [حذفت].	لا	
5. Public sector entities that hold cash-generating assets as defined in paragraph 14, shall apply IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i> , to such assets. Public sector entities that hold non-cash-generating assets shall apply the requirements of this Standard to non-cash-generating assets.	5. يجب على جهات القطاع العام التي تحتفظ بأصول مولدة للنقد حسبما عُرُفت في الفقرة 14، أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i> على مثل هذه الأصول. يجب على جهات القطاع العام التي تحتفظ بأصول غير مولدة للنقد أن تطبق متطلبات هذا المعيار على الأصول غير المولدة للنقد.	لا	
6. This Standard excludes from its scope the impairment of assets that are dealt with in another IPSAS. Public sector entities apply IPSAS 26 to their cash-generating assets, and apply this Standard to their non-cash-generating assets. Paragraphs 6-13 explain the scope of the Standard in greater detail.	6. يستثني هذا المعيار من نطاقه الهبوط في قيمة الأصول التي تم تناولها في معيار محاسبة للقطاع العام آخر. وتطبق جهات القطاع العام معيار المحاسبة للقطاع العام 26 على أصولها المولدة للنقد، وتطبق هذا المعيار على أصولها غير المولدة للنقد. وتوضح الفقرات 6-13 نطاق المعيار بتفصيل أكبر.	لا	
7. [Deleted].	7. [حذفت].	لا	
8. This Standard does not apply to inventories, assets arising from construction contracts, or assets classified as held for sale (or included in a disposal	8. لا ينطبق هذا المعيار على المخزون، ولا على الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء، ولا على الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المُضمنة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
group that is classified as held for sale) because existing IPSASs applicable to these assets contain requirements for recognizing and measuring these assets.	في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع)، وذلك نظراً لأن معايير المحاسبة للقطاع العام الحالية المنطبقة على هذه الأصول تحتوي على متطلبات لإثبات وقياس هذه الأصول.		
9. This Standard does not apply to financial assets that are included in the scope of IPSAS 28, <i>Financial Instruments: Presentation</i> . Impairment of these assets is dealt with in IPSAS 41.	9. لا ينطبق هذا المعيار على الأصول المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 28، <i>الأدوات المالية: العرض</i> . تم تناول الهبوط في قيمة هذه الأصول في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	
10. This Standard does not require the application of an impairment test to investment property measured at fair value within the scope of IPSAS 16. This is because, under the current value model in IPSAS 16, an investment property is carried at fair value at the reporting date and any impairment will be taken into account in the valuation.	10. لا يتطلب هذا المعيار تطبيق اختبار الهبوط في القيمة على العقار الاستثماري الذي يقاس بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 16. وهذا نظراً لأنه، بموجب نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16، يُسجل العقار الاستثماري بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية ويُؤخذ في الحسبان أي هبوط في القيمة في تقييم العقار الاستثماري.	لا	
10A. However, this Standard applies to non-cash-generating assets that are carried at revalued amounts (i.e., fair value or current operational value at the date of the revaluation less any subsequent accumulated depreciation and subsequent accumulated impairment losses) in accordance with other IPSAS, such as the current value model in IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> and the revaluation model in IPSAS 31, <i>Intangible Assets</i> . a. If the disposal costs are negligible, the recoverable service amount of the revalued non-cash- generating asset is necessarily	10أ. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المعيار ينطبق على الأصول غير المولدة للنقد المسجلة بمبلغ معاد تقييمها (أي القيمة العادلة أو القيمة التشغيلية الجارية في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك لاحق متراكم وأية خسائر هبوط لاحقة متراكمة) وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى، مثل نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> ونموذج إعادة التقييم الوارد في معيار المحاسبة لقطاع العام 31، <i>الأصول غير الملموسة</i> .	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>close to, or greater than, its revalued amount. In this case, after the revaluation requirements have been applied, it is unlikely that the revalued non-cash-generating asset is impaired and recoverable service amount need not be estimated.</p> <p>b. If the disposal costs are not negligible, the fair value less costs of disposal of the revalued non-cash-generating asset is necessarily less than its fair value. Therefore, the revalued non-cash-generating asset will be impaired if its value in use is less than its revalued amount. In this case, after the revaluation requirements have been applied, an entity applies this Standard to determine whether the non-cash-generating asset may be impaired.</p>	<p>أ. إذا كانت تكاليف الاستبعاد ضئيلة، فإن مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل غير المولد للنقد المعاد تقييمه يكون بالضرورة قريباً من، أو أكبر من، مبلغه المعاد تقييمه. وفي هذه الحالة، وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، فإنه من غير المرجح أن يكون الأصل غير المولد للنقد المعاد تقييمه قد هبطت قيمته ولا يلزم تقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده.</p> <p>ب. إذا لم تكن تكاليف الاستبعاد ضئيلة، فإن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد للأصل غير المولد للنقد المعاد تقييمه تكون بالضرورة أقل من قيمته العادلة. وبناءً عليه، فإن الأصل غير المولد للنقد المعاد تقييمه سيكون قد هبطت قيمته إذا كانت القيمة من الاستخدام له أقل من مبلغه المعاد تقييمه. وفي هذه الحالة، وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، تطبق الجهة هذا المعيار لتحديد ما إذا كان الأصل غير المولد للنقد قد هبطت قيمته.</p>		
11. [Deleted].	11. [حذفت].	لا	
12. Consistent with the requirements of paragraph 5 above, items of property, plant, and equipment that are classified as cash-generating assets, including those that are carried at revalued amounts under the current value model in IPSAS 15, <i>Property</i> ,	12. اتساقاً مع متطلبات الفقرة 5 أعلاه، فإن بنود العقارات والآلات والمعدات المُصنفة على أنها أصول مولدة للنقد، بما في ذلك تلك التي يتم تسجيلها بمبالغ معاد تقييمها بموجب نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p><i>Plant, and Equipment</i> are dealt with under IPSAS 26.</p>	<p>العام 45، العقارات والآلات والمعدات، يتم التعامل معها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 26.</p>		
<p>13. Investments in:</p> <p>a. Controlled entities, as defined in IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i>;</p> <p>b. Associates, as defined in IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i>, and</p> <p>c. Joint arrangements, as defined in IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i>;</p> <p>are financial assets that are excluded from the scope of IPSAS 41. Where such investments are classified as cash-generating assets, they are dealt with under IPSAS 26. Where these assets are non-cash-generating assets, they are dealt with under this Standard.</p>	<p>13. الاستثمارات في:</p> <p>أ. الجهات المسيطر عليها، حسبما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة؛ و</p> <p>ب. الجهات الزميلة، حسبما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة؛ و</p> <p>ج. الترتيبات المشتركة، حسبما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 37، الترتيبات المشتركة؛</p> <p>هي أصول مالية مستثناة من نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وعندما تكون مثل هذه الاستثمارات مُصنفة على أنها أصول مولدة للنقد، فإنه يتم التعامل معها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 26. وعندما تكون هذه الأصول هي أصول غير مولدة للنقد، فإنه يتم التعامل معها بموجب هذا المعيار.</p>	لا	
<p>Definitions</p>	<p>تعريفات</p>		
<p>14. The following terms are used in this Standard with the meanings specified:</p> <p>An <u>active market</u> is a market in which all the following conditions exist:</p> <p>a. The items traded within the market are homogeneous;</p> <p>b. Willing buyers and sellers can normally be found at any time; and</p>	<p>14. تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:</p> <p><u>سوق نشطة</u> هي سوق تتوافر فيها جميع الشروط التالية:</p> <p>أ. تكون البنود المتداولة في السوق متجانسة؛ و</p> <p>ب. يوجد - عادة - في أي وقت مشتررون وبائعون راغبون؛ و</p> <p>ج. تكون الأسعار متاحة للعموم.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>c. Prices are available to the public.</p> <p><u>Cash-generating assets</u> are assets held with the primary objective of generating a commercial return. For the purposes of impairment, goodwill is considered a cash-generating asset.</p> <p><u>Costs of disposal</u> are incremental costs directly attributable to the disposal of an asset, excluding finance costs and income tax expense.</p> <p><u>Fair value less costs to sell</u> is the amount obtainable from the sale of an asset in an arm's length transaction between knowledgeable, willing parties, less the costs of disposal.</p> <p>An <u>impairment</u> is a loss in the future economic benefits or service potential of an asset, over and above the systematic recognition of the loss of the asset's future economic benefits or service potential through depreciation.</p> <p><u>Non-cash-generating assets</u> are assets other than cash-generating assets.</p> <p><u>Recoverable service amount</u> is the higher of a non-cash-generating asset's fair value less costs to sell and its value in use.</p> <p><u>Useful life</u> is either:</p> <p>a. The period of time over which an asset is expected to be used by the entity; or</p> <p>b. The number of production or similar units expected to be obtained from the asset by the entity.</p>	<p><u>الأصول المولدة للنقد</u> هي أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري. لأغراض الهبوط في القيمة، تُعد الشهرة أصلًا مولدًا للنقد.</p> <p><u>تكاليف استبعاد</u> هي التكاليف الإضافية التي تُعزى - بشكل مباشر - إلى استبعاد أصل، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل.</p> <p><u>القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف البيع</u> هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر بين أطراف مطلعة وراغبة، مطروحًا منه تكاليف الاستبعاد.</p> <p><u>الهبوط في القيمة</u> هي خسارة في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل، بما يزيد ويُعزى على الإثبات المنتظم لخسارة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل من خلال الاستهلاك.</p> <p><u>الأصول غير المولدة للنقد</u> هي أصول بخلاف الأصول المولدة للنقد.</p> <p><u>مبلغ الخدمات الممكن استرداده</u> هو القيمة العادلة للأصل غير المولد للنقد مطروحًا منها تكاليف البيع، أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى.</p> <p><u>العمر الإنتاجي</u> هو:</p> <p>أ. الفترة الزمنية التي يتوقع خلالها استخدام الأصل من قبل الجهة؛ أو</p> <p>ب. عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة المتوقع أن تحصل عليها الجهة من الأصل.</p> <p><u>القيمة من الاستخدام للأصل غير المولد للنقد</u> هي القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p><i>Value in use of a non-cash-generating asset</i> is the present value of the asset's remaining service potential.</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.</p>	<p>في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعروفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>		
Government Business Enterprises	منشآت قطاع الأعمال الحكومية		
15. [Deleted].	15. [حذفت].	لا	
Cash-Generating Assets	الأصول المولدة للنقد		
<p>16. Cash-generating assets are assets held with the primary objective of generating a commercial return. An asset generates a commercial return when it is deployed in a manner consistent with that adopted by a profit-oriented entity. Holding an asset to generate a commercial return indicates that an entity intends to generate positive cash inflows from the asset (or from the cash-generating unit of which the asset is a part), and earn a commercial return that reflects the risk involved in holding the asset. An asset may be held with the primary objective of generating a commercial return, even though it does not meet that objective during a particular reporting period. Conversely, an asset may be a non-cash-generating asset, even though it may be breaking even or generating a commercial return during a particular reporting period. Unless stated otherwise, references to an asset or assets</p>	<p>16. الأصول المولدة للنقد هي أصول الهدف الرئيسي من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري. يُولد الأصل عائداً تجارياً عندما يُوظف بطريقة متسقة مع تلك التي تطبقها منشأة هادفة للربح. يشير الاحتفاظ بأصل لتوليد عائد تجاري إلى أن الجهة تنوي أن تولد تدفقات نقدية داخلية موجبة من الأصل (أو من وحدة توليد النقد التي يكون الأصل جزءاً منها)، وأن تكسب عائداً تجارياً يعكس المخاطرة التي ينطوي عليها الاحتفاظ بالأصل. قد يكون الهدف الرئيسي من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري، حتى وإن كان الأصل لا يحقق هذا الهدف خلال فترة قوائم مالية معينة. وعلى العكس من ذلك، قد يكون الأصل غير مولد للنقد حتى وإن كان ينتج إيرادات معادلة للمصروفات أو يولد عائداً تجارياً خلال فترة قوائم مالية معينة. ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فإن الإشارات إلى أصل أو أصول في الفقرات التالية من هذا المعيار هي إشارات إلى أصل أو أصول غير مولدة للنقد.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
in the following paragraphs of this Standard are references to non-cash-generating asset(s).			
17. There are a number of circumstances in which public sector entities may hold some assets with the primary objective of generating a commercial return, although the majority of assets are not held for that purpose. For example, a hospital may deploy a building for fee-paying patients. Cash-generating assets of a public sector entity may operate independently of the non-cash-generating assets of the entity. For example, the deeds office may earn land registration fees independently from the department of land affairs.	17. هناك عدد من الظروف التي يمكن أن تحتفظ فيها جهات القطاع العام ببعض أصول الهدف الرئيس من الاحتفاظ بها هو توليد عائد تجاري، على الرغم من أن غالبية الأصول لا يُحتفظ بها لذلك الغرض. فعلى سبيل المثال، قد يخصص مستشفى مبنى للمرضى الذين يدفعون رسوماً. وقد تعمل الأصول المولدة للنقد لجهة قطاع عام - بشكل مستقل - عن الأصول غير المولدة للنقد للجهة. فعلى سبيل المثال، قد يستوفي مكتب تسجيل صكوك العقارات رسوم تسجيل أراضٍ - بشكل مستقل - عن إدارة شؤون الأراض.	لا	
18. In certain instances, an asset may generate cash flows although it is primarily held for service delivery purposes. For example, a waste disposal plant is operated to ensure the safe disposal of medical waste generated by state-controlled hospitals, but the plant also treats a small amount of medical waste generated by other private hospitals on a commercial basis. The treatment of medical waste from the private hospitals is incidental to the activities of the plant, and the assets that generate cash flows cannot be distinguished from the non-cash-generating assets.	18. في حالات معينة، قد يولد أصل تدفقات نقدية على الرغم من أن الهدف الرئيس من الاحتفاظ به هو لأغراض تقديم خدمة (إلى العموم). فعلى سبيل المثال، يُشغّل مرفق للتخلص من المخلفات لضمان التخلص الآمن من المخلفات الطبية التي تنتجها المستشفيات الحكومية، ولكن المرفق - أيضاً - يعالج كمية صغيرة من المخلفات الطبية التي تنتجها مستشفيات أخرى خاصة على أساس تجاري. تُعد معالجة مخلفات المستشفيات الخاصة نشاطاً عرضياً بالنسبة لأنشطة المرفق، ولا يمكن تمييز الأصول التي تولد تدفقات نقدية عن الأصول غير المولدة للنقد.	لا	
19. In other instances, an asset may generate cash flows and also be used for non-cash-generating purposes. For example, a public hospital has ten	19. في حالات أخرى، قد يولد الأصل تدفقات نقدية ويستخدم - أيضاً - لأغراض غير توليد للنقد. فعلى سبيل المثال، يحتوي مستشفى عمومي على عشرة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
wards, nine of which are used for fee-paying patients on a commercial basis, and the other is used for non-fee-paying patients. Patients from both wards jointly use other hospital facilities (for example, operating facilities). The extent to which the asset is held with the objective of providing a commercial return needs to be considered to determine whether the entity should apply the provisions of this Standard or IPSAS 26. If, as in this example, the non-cash-generating component is an insignificant component of the arrangement as a whole, the entity applies IPSAS 26 rather than this Standard.	عنابر، تُستخدم تسعة منها للمرضى الذين يدفعون رسوم على أساس تجاري، ويُستخدم العنبر الآخر للمرضى الذين لا يدفعون رسوم. يستخدم المرضى الذين يدفعون رسوم والمرضى الذين لا يدفعون رسوم مرافق المستشفى الأخرى - بشكل مشترك (على سبيل المثال مرافق العمليات). يلزم الأخذ في الحسبان إلى أي مدى يُحتفظ بالأصل بهدف توليد عائد تجاري لتحديد ما إذا كان ينبغي على الجهة أن تطبق أحكام هذا المعيار أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26. إذا كان المكوّن غير المولد للنقد مكوّنًا غير مهم بالنسبة للترتيب ككل - كما هو الحال في هذا المثال - فإن الجهة تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 26 وليس هذا المعيار.		
20. In some cases, it may not be clear whether the primary objective of holding an asset is to generate a commercial return. In such cases, it is necessary to evaluate the significance of the cash flows. It may be difficult to determine whether the extent to which the asset generates cash flows is so significant that this Standard is applicable rather than IPSAS 26. Judgment is needed to determine which Standard to apply. An entity develops criteria so that it can exercise that judgment consistently in accordance with the definition of cash-generating assets and non-cash-generating assets, and with the related guidance in paragraphs 16–20. Paragraph 73A requires an entity to disclose the criteria used in making this judgment. However, given the overall	20. في بعض الحالات، قد لا يكون من الواضح ما إذا كان الهدف الرئيس من الاحتفاظ بأصل هو توليد عائد تجاري. وفي مثل هذه الحالات، يكون من الضروري تقييم أهمية التدفقات النقدية. وقد يصعب تحديد ما إذا كان المدى الذي يولد به الأصل التدفقات النقدية مهماً جداً بما يجعل معيار المحاسبة للقطاع العام 26 هو المنطبق وليس هذا المعيار. ويلزم الحكم لتحديد أي المعيارين يجب تطبيقه. وتضع الجهة ضوابط بحيث تستطيع ممارسة ذلك الحكم - بشكل متسق - وفقاً لتعريف الأصول المولدة للنقد والأصول غير المولدة للنقد، ووفقاً للإرشادات ذات العلاقة الواردة في الفقرات 16-20. وتتطلب الفقرة 73أ من الجهة أن تُفصح عن الضوابط المستخدمة عند ممارسة هذا الحكم. وعلى الرغم من ذلك، بالنظر إلى الأهداف العامة	نعم	في الجملة الثانية من هذه الفقرة، استُبدلت عبارة "هذا المعيار" بعبارة "معيار المحاسبة للقطاع العام 26" وعبارة "معيار المحاسبة للقطاع العام 26" بعبارة "هذا المعيار" وذلك لتصحيح الإحالات.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
objectives of most public sector entities the presumption is that assets are non-cash-generating and, therefore, IPSAS 21 will apply.	لمعظم جهات القطاع العام، فهناك افتراض مسبق أن الأصول هي غير مولدة للنقد، وبناءً عليه ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.		
20A. For the purposes of impairment, goodwill is considered a cash-generating asset. Goodwill does not generate economic benefits independently of other assets, and is assessed for impairment as part of a group of assets. This Standard deals with the assessment of individual assets. Goodwill is only recognized where it gives rise to cash inflows or reductions in an acquirer's net cash outflows, No goodwill is recognized in respect of service potential that does not give rise to related cash flows. The recoverable service amount used to assess impairment in this Standard includes service potential. Consequently, an entity applies IPSAS 26 rather than this Standard to determine whether to impair goodwill.	20أ. لأغراض الهبوط في القيمة، تُعد الشهرة أصلًا مولدًا للنقد. لا تولد الشهرة منافع اقتصادية - بشكل مستقل - عن الأصول الأخرى، ويُجرى اختبار هبوط في القيمة لها كجزء من مجموعة أصول. ويتناول هذا المعيار تقويم الأصول الفردية. وتُثبت الشهرة - فقط - عندما ينشأ عنها تدفقات نقدية داخلية أو انخفاضات في صافي التدفقات النقدية الخارجة للجهة المستحوذة. ولا تُثبت شهرة فيما يتعلق بالخدمات المتوقعة التي لا ينشأ عنها تدفقات نقدية ذات علاقة. ويتضمن مبلغ الخدمات الممكن استرداده المستخدم لتقويم الهبوط في هذا المعيار، خدمات متوقعة. وتبعاً لذلك، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 26 وليس هذا المعيار لتحديد ما إذا كان هناك هبوط في قيمة الشهرة.	لا	
21. Assets held by commercial public sector entities are cash-generating assets. Public sector entities may hold assets to generate a commercial return. For the purposes of this Standard, an asset held by a public sector entity is classified as a cash-generating asset if the asset (or unit of which the asset is a part) is operated with the objective of generating a commercial return through the provision of goods and/or services to external parties.	21. الأصول التي تحتفظ بها جهات القطاع العام التجارية هي أصول مولدة للنقد. قد تحتفظ جهات قطاع عام بأصول لتوليد عائد تجاري. ولأغراض هذا المعيار، يُصنف الأصل الذي تحتفظ به جهة قطاع عام على أنه أصل مولد للنقد إذا كان الأصل (أو الوحدة التي يكون الأصل جزءاً منها) يُشغّل بهدف توليد عائد تجاري من خلال تقديم سلع و/أو خدمات إلى أطراف خارجية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<b>Depreciation</b>	<b>الاستهلاك</b>		
22. Depreciation and amortization are the systematic allocation of the depreciable amount of an asset over its useful life. In the case of an intangible asset, the term amortization is generally used instead of depreciation. Both terms have the same meaning.	22. الاستهلاك والاستنفاد هما التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل على مدى عمره الإنتاجي. وفي حال الأصل غير الملموس، يُستخدم مصطلح "الاستنفاد" عموماً بدلاً من مصطلح "الاستهلاك". ولكلا المصطلحين المعنى نفسه.	لا	
<b>Impairment</b>	<b>الهبوط في القيمة</b>		
23. This Standard defines an impairment as a loss in the future economic benefits or service potential of an asset, over and above the systematic recognition of the loss of the asset's future economic benefits or service potential through depreciation (amortization). Impairment, therefore, reflects a decline in the utility of an asset to the entity that controls it. For example, an entity may have a purpose-built military storage facility that it no longer uses. In addition, because of the specialized nature of the facility and its location, it is unlikely that it can be leased out or sold, and therefore the entity is unable to generate cash flows from leasing or disposing of the asset. The asset is regarded as impaired, as it is no longer capable of providing the entity with service potential – it has little, or no, utility for the entity in contributing to the achievement of its objectives.	23. يعرف هذا المعيار "الهبوط في القيمة" بأنه خسارة في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل، بما يزيد ويُعَلَى على الإثبات المنتظم لخسارة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل من خلال الاستهلاك (الاستنفاد). وبناءً عليه، يعكس الهبوط في القيمة انخفاضاً في منفعة الأصل بالنسبة للجهة التي تسيطر عليه. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى جهة مرفق تخزين عسكري بُني ليناسب هذا الغرض ولم تعد تستخدمه. وإضافة إلى ذلك، وبسبب الطبيعة المتخصصة لهذا المرفق وموقعه، من غير المرجح أنه يمكن تأجيره أو بيعه، ومن ثم تكون الجهة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية من تأجير الأصل أو استيعاده. يُعد الأصل قد هبطت قيمته حيث إنه لم يعد قادراً على تزويد الجهة بخدمات متوقعة – أي صارت منفعته للجهة ضئيلة أو منعدمة في المساهمة في تحقيق أهدافها.	لا	
<b>Identifying an Asset that may be Impaired</b>	<b>تحديد الأصل الذي ربما قد هبطت قيمته</b>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
24. Paragraphs 26–34 specify when recoverable service amounts would be determined.	24. تحدد الفقرات 26-34 متى يجب أن يُحدد مبلغ الخدمات الممكن استرداده.	لا	
25. A non-cash-generating asset is impaired when the carrying amount of the asset exceeds its recoverable service amount. Paragraph 27 identifies key indications that an impairment loss may have occurred. If any of those indications are present, an entity is required to make a formal estimate of recoverable service amount. If no indication of a potential impairment loss is present, this Standard does not require an entity to make a formal estimate of recoverable service amount.	25. يكون الأصل غير المولد للنقد قد هبطت قيمته عندما تتجاوز قيمته الدفترية مبلغ الخدمات الممكن استرداده منه. وتحدد الفقرة 27 مؤشرات رئيسية على أن خسارة هبوط ربما قد حدثت. وإذا كانت أي من هذه المؤشرات موجودة، فإن الجهة مطالبة بإجراء تقدير رسمي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده. وإذا لم يوجد مؤشر على خسارة هبوط محتملة، فإن هذا المعيار لا يتطلب من الجهة أن تجري تقديراً رسمياً لمبلغ الخدمات الممكن استرداده.	لا	
26. An entity shall assess at each reporting date whether there is any indication that an asset may be impaired. If any such indication exists, the entity shall estimate the recoverable service amount of the asset.	26. يجب على الجهة أن تُقوِّم - في كل تاريخ للقوائم المالية - ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلًا ما ربما قد هبطت قيمته. وإذا كان مثل هذا المؤشر موجوداً، فيجب على الجهة أن تقدر مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل.	لا	
26A. Irrespective of whether there is any indication of impairment, an entity shall also test an intangible asset with an indefinite useful life or an intangible asset not yet available for use for impairment annually by comparing its carrying amount with its recoverable service amount. This impairment test may be performed at any time during the reporting period, provided it is performed at the same time every year. Different intangible assets may be tested for impairment at different times. However, if such an intangible asset was initially recognized	26أ. بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على الهبوط، يجب على الجهة - أيضاً - أن تجري - سنوياً - اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد بمقارنة قيمته الدفترية بمبلغ الخدمات الممكن استرداده منه. ويمكن إجراء اختبار الهبوط هذا في أي وقت خلال فترة القوائم المالية، شريطة أن يُجرى في الوقت نفسه من كل سنة. ويمكن إجراء اختبار الهبوط في القيمة للأصول غير ملموسة مختلفة في أوقات مختلفة. وبالرغم من ذلك، إذا كان مثل هذا الأصل غير الملموس أُثبت	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
during the current reporting period, that intangible asset shall be tested for impairment before the end of the current reporting period.	أولياً خلال فترة القوائم المالية الحالية، فإنه يجب إجراء اختبار هبوط في القيمة لذلك الأصل غير الملموس قبل نهاية فترة القوائم المالية الحالية.		
26B. The ability of an intangible asset to generate sufficient future economic benefits or service potential to recover its carrying amount is usually subject to greater uncertainty before the asset is available for use than after it is available for use. Therefore, this Standard requires an entity to test for impairment, at least annually, the carrying amount of an intangible asset that is not yet available for use.	26ب. إن قدرة الأصل غير الملموس على توليد منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة كافية لاسترداد قيمته الدفترية، تكون - عادة - خاضعة لعدم التأكد قبل أن يكون الأصل متاحاً للاستخدام بدرجة أكبر مما تكون عليه بعد أن يكون متاحاً للاستخدام، وبالتالي، يتطلب هذا المعيار من الجهة أن تجري، على الأقل سنوياً، اختبار هبوط للقيمة الدفترية للأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد.	لا	
27. In assessing whether there is any indication that an asset may be impaired, an entity shall consider, as a minimum, the following indications: External sources of information a. Cessation, or near cessation, of the demand or need for services provided by the asset; b. Significant long-term changes with an adverse effect on the entity have taken place during the period, or will take place in the near future, in the technological, legal, or government policy environment in which the entity operates; Internal sources of information c. Evidence is available of physical damage of an asset; d. Significant long-term changes with an adverse effect on the entity have taken place during the	27. عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما ربما قد هبطت قيمته، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المؤشرات التالية كحد أدنى: المصادر الخارجية للمعلومات أ. التوقف أو التوقف الوشيك للطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو للحاجة إليها؛ و ب. قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة طويلة الأجل في البيئة التقنية أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية التي تعمل فيها الجهة، ولها أثر سلبي على الجهة؛ و المصادر الداخلية للمعلومات ج. توفر دليل على ضرر مادي بالأصل؛ و د. قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة طويلة الأجل في المدى الذي يستخدم به أو يتوقع أن	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>period, or are expected to take place in the near future, in the extent to which, or manner in which, an asset is used or is expected to be used. These changes include the asset becoming idle, plans to discontinue or restructure the operation to which an asset belongs, or plans to dispose of an asset before the previously expected date and reassessing the useful life of an asset as finite rather than indefinite;<sup>1</sup></p> <p>e. A decision to halt the construction of the asset before it is complete or in a usable condition; and</p> <p>f. Evidence is available from internal reporting that indicates that the service performance of an asset is, or will be, significantly worse than expected.</p> <p><small>1 Once an asset meets the criteria to be classified as held for sale (or is included in a disposal group that is classified as held for sale), it is excluded from the scope of this Standard and is accounted for in accordance with IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i>.</small></p>	<p>يستخدم به الأصل، أو في الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل، ولها أثر سلبي على الجهة. تتضمن هذه التغييرات أن يصبح الأصل عاطلاً، أو خطط لعدم استمرار العملية التي ينتمي إليها الأصل أو إعادة هيكلتها، أو خطط لاستبعاد الأصل قبل التاريخ المتوقع سابقاً، وإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل على أنه محدود بدلاً من كونه غير محدود؛<sup>1</sup> و</p> <p>هـ. اتخاذ قرار بوقف إنشاء الأصل قبل إتمامه أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام؛ و</p> <p>و. توفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الخدمي للأصل أسوأ، أو سيكون أسوأ، بكثير مما كان متوقعاً.</p> <p><small>1 بمجرد أن يستوفي الأصل ضوابط تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع (أو بمجرد تضمينه في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع)، فإنه يستثنى من نطاق هذا المعيار وتتم المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i>.</small></p>		
<p>28. The demand or need for services may fluctuate over time, which will affect the extent to which non-cash-generating assets are utilized in providing those services, but negative fluctuations in demand are not necessarily indications of impairment. Where demand for services ceases, or nearly ceases, the</p>	<p>28. قد يتقلب الطلب على الخدمات أو الحاجة إليها مع الوقت، مما يؤثر على المدى الذي تستخدم به الأصول غير المولدة للنقد في تقديم تلك الخدمات، إلا أن التقلبات السلبية في الطلب ليست بالضرورة مؤشرات على الهبوط. حينما يتوقف الطلب على الخدمات أو يوشك على التوقف، فإن الأصول</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>assets used to provide those services may be impaired. Demand may be considered to have nearly ceased when it is so low that the entity (a) would not have attempted to respond to that demand, or (b) would have responded by not acquiring the asset being considered for impairment testing.</p>	<p>المستخدمة لتقديم تلك الخدمات ربما قد هبطت قيمتها. وقد يُعد الطلب أنه أوشك على التوقف عندما يكون منخفضاً جداً إلى حد أنه (أ) ما كانت الجهة لتحاول الاستجابة لذلك الطلب، أو (ب) كانت الجهة ستستجيب بعدم اقتناء الأصل الذي ينظر في إجراء اختبار الهبوط في القيمة له.</p>		
<p>29. The list in paragraph 27 is not exhaustive. There may be other indications that an asset may be impaired. The existence of other indications may result in the entity estimating the asset's recoverable service amount. For example, any of the following may be an indication of impairment:</p> <p>a. There are observable indications that the asset's value has declined during the period significantly more than would be expected as a result of the passage of time or normal use; or</p> <p>b. A significant long-term decline (but not necessarily cessation or nearcessation) in the demand for or need for services provided by the asset.</p>	<p>29. إن القائمة الواردة في الفقرة 27 ليست حصرية. قد تكون هناك مؤشرات أخرى على أن أصلاً ربما قد هبطت قيمته. وقد يؤدي وجود مؤشرات أخرى إلى قيام الجهة بتقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. على سبيل المثال، قد يكون أي مما يلي مؤشراً على الهبوط:</p> <p>أ. وجود مؤشرات يمكن رصدها على أن قيمة الأصل قد انخفضت خلال الفترة بشكل أكثر أهمية من الانخفاض الذي من شأن الجهة توقعه كنتيجة لمرور الوقت أو للاستخدام العادي؛ أو</p> <p>ب. انخفاض مهم طويل الأجل (ولكن ليس بالضرورة توقف أو توقف وشيك) في الطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو في الحاجة إليها.</p>	لا	
<p>30. The events or circumstances that may indicate an impairment of an asset will be significant, and will often have prompted discussion by the governing board, management, or media. A change in a parameter such as demand for the service, extent or manner of use, legal environment, or government</p>	<p>30. تكون الأحداث أو الظروف التي قد تشير إلى حدوث هبوط في قيمة أصل ما مهمة، وغالباً تكون قد أثارت نقاش من قبل الهيئة الحاكمة، أو الإدارة، أو وسائل الإعلام. ويشير التغيير في مقياس مثل الطلب على الخدمة، أو مدى أو طريقة الاستخدام، أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية، إلى</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>policy environment would indicate impairment only if such a change was significant, and had or was anticipated to have a long-term adverse effect. A change in the technological environment may indicate that an asset is obsolete, and requires testing for impairment. A change in the use of an asset during the period may also be an indication of impairment. This may occur when, for example, a building used as a school undergoes a change in use and is used for storage. In assessing whether an impairment has occurred, the entity needs to assess changes in service potential over the long term. This underlines the fact that the changes are seen within the context of the anticipated long-term use of the asset. However, the expectations of long-term use can change, and the entity's assessments at each reporting date would reflect that. The Implementation Guidance sets out examples of impairment indications referred to in paragraph 27.</p>	<p>حدوث الهبوط في القيمة فقط إذا كان مثل هذا التغيير مهماً وكان له - أو كان يُتوقع أن يكون له - أثر سلبي طويل الأجل. وقد يشير التغيير في البيئة التقنية إلى أن الأصل أصبح متقادماً مما يتطلب إجراء اختبار هبوط في القيمة له. وقد يكون التغيير في استخدام الأصل خلال الفترة - أيضاً - مؤشراً على حدوث هبوط في القيمة. على سبيل المثال، قد يحدث هذا عندما يخضع مبنى يستخدم كمدرسة إلى تغيير في الاستخدام ويستخدم كمخزن. عند تقويم ما إذا كان قد حدث هبوط في القيمة، يلزم الجهة أن تُقوِّم التغييرات في الخدمات المتوقعة على الأجل الطويل. ويؤكد هذا على حقيقة أن التغييرات ينظر إليها ضمن سياق الاستخدام طويل الأجل المُتوقع للأصل. بالرغم من ذلك، فإن توقعات الاستخدام طويل الأجل قد تتغير، ومن شأن التقويمات التي تجريها الجهة في كل تاريخ للقوائم المالية أن تعكس ذلك. تعرض إرشادات التنفيذ أمثلة على مؤشرات الهبوط في القيمة المشار إليها في الفقرة 27.</p>		
<p>31. In assessing whether a halt in construction would trigger an impairment test, the entity would consider (a) whether construction has simply been delayed or postponed, (b) whether there is an intention to resume construction in the near future, or (c) whether the construction work will not be completed in the foreseeable future. Where construction is delayed or postponed to a specific</p>	<p>31. عند تقويم ما إذا كان توقف الإنشاء يستلزم إجراء اختبار هبوط في القيمة، تنظر الجهة في (أ) ما إذا كان الإنشاء قد تم - ببساطة - تأخيره أو تأجيله، أو (ب) ما إذا كانت هناك نية لاستئناف الإنشاء في المستقبل القريب، أو (ج) ما إذا كانت أعمال الإنشاء لن تُستكمل في المستقبل المنظور. عندما يتم تأخير الإنشاء أو تأجيله إلى تاريخ محدد في المستقبل، يمكن معالجة المشروع على أنه أعمال تحت التنفيذ ولا يُعد متوقفاً.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
future date, the project may be treated as work-in-progress and is not considered as halted.			
<p>32. Evidence from internal reporting that indicates that an asset may be impaired, as referred to in paragraph 27(f) above, relates to the ability of the asset to provide goods or services rather than to a decline in the demand for the goods or services provided by the asset. This includes the existence of:</p> <p>a. Significantly higher costs of operating or maintaining the asset, compared with those originally budgeted; and</p> <p>b. Significantly lower service or output levels provided by the asset, compared with those originally expected due to poor operating performance.</p> <p>A significant increase in operating costs of an asset may indicate that the asset is not as efficient or productive as initially anticipated in output standards set by the manufacturer, in accordance with which the operating budget was drawn up. Similarly, a significant increase in maintenance costs may indicate that higher costs need to be incurred to maintain the asset's performance at a level indicated by its most recently assessed standard of performance. In other cases, direct quantitative evidence of an impairment may be indicated by a significant long-term fall in the</p>	<p>32. إن الدليل من التقارير الداخلية الذي يشير إلى أن أصلًا ما ربما قد هبطت قيمته، حسبما هو مشار إليه في الفقرة 27(و) أعلاه، يتعلق بقدرة الأصل على تقديم السلع أو الخدمات وليس بانخفاض في الطلب على السلع أو الخدمات التي يقدمها الأصل. ويتضمن هذا وجود:</p> <p>أ. تكاليف تشغيل الأصل أو صيانتته أعلى بكثير من تلك المقدرة في الموازنة الأصلية؛ و</p> <p>ب. مستويات الخدمة أو مستويات المخرجات التي يقدمها الأصل أقل بكثير مقارنة بتلك التي سبق توقعها، بسبب الأداء التشغيلي الضعيف.</p> <p>وقد تشير زيادة مهمة في التكاليف التشغيلية لأصل ما إلى أن الأصل ليس بالكفاءة أو الإنتاجية التي سبق توقعها في معايير المخرجات التي وضعتها الجهة المصنعة له، والتي وُضعت الموازنة التشغيلية وفقاً لها. وبالمثل، قد تشير زيادة مهمة في تكاليف الصيانة إلى أنه يلزم تكبد تكاليف أعلى للحفاظ على أداء الأصل عند مستوى أظهره أحدث تقويم أداء للأصل. في حالات أخرى، قد يعطي هبوط مهم طويل الأجل في المستويات المتوقعة للخدمة أو المخرجات التي يقدمها الأصل مؤشراً على دليل كمي مباشر على حدوث الهبوط في القيمة.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
expected service or output levels provided by the asset.			
33. The concept of materiality applies in identifying whether the recoverable service amount of an asset needs to be estimated. For example, if previous assessments show that an asset's recoverable service amount is significantly greater than its carrying amount, the entity need not re-estimate the asset's recoverable service amount if no events have occurred that would eliminate that difference. Similarly, previous analysis may show that an asset's recoverable service amount is not sensitive to one (or more) of the indications listed in paragraph 27.	33. ينطبق مفهوم الأهمية النسبية عند تحديد ما إذا كان يلزم تقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. على سبيل المثال، إذا أظهرت تقويمات سابقة أن مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل أكبر من قيمته الدفترية، فلا يلزم الجهة أن تعيد تقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل إذا لم تكن قد وقعت أحداث من شأنها أن تزيل ذلك الفرق. وبالمثل، فإن التحليل السابق قد يظهر أن مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل ليس حساساً لواحد (أو أكثر) من المؤشرات المدرجة في الفقرة 27.	لا	
34. If there is an indication that an asset may be impaired, this may indicate that (a) the remaining useful life, (b) the depreciation (amortization) method, or (c) the residual value for the asset needs to be reviewed and adjusted in accordance with the IPSAS applicable to the asset, even if no impairment loss is recognized for the asset.	34. إذا كان هناك مؤشر على أن أصل ما ربما قد هبطت قيمته، فإن هذا قد يشير إلى أنه يلزم مراجعة وتعديل (أ) العمر الإنتاجي المتبقي، أو (ب) طريقة الاستهلاك (الاستنفاد)، أو (ج) القيمة المتبقية للأصل وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام المنطبق على الأصل، حتى لو لم تُثبت خسارة هبوط في القيمة للأصل.	لا	
<b>Measuring Recoverable Service Amount</b>	<b>قياس مبلغ الخدمات الممكن استرداده</b>		
35. This Standard defines recoverable service amount as the higher of an asset's fair value, less costs to sell, and its value in use. Paragraphs 36-50 set out the basis for measuring recoverable service amount.	35. يعرف هذا المعيار مبلغ الخدمات الممكن استرداده على أنه القيمة العادلة لأصل مطروحاً منها تكاليف البيع، أو قيمته من الاستخدام، أيهما أعلى. تبين الفقرات 36-50 أساس قياس مبلغ الخدمات الممكن استرداده.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
36. It is not always necessary to determine both an asset's fair value less costs to sell and its value in use. If either of these amounts exceeds the asset's carrying amount, the asset is not impaired, and it is not necessary to estimate the other amount.	36. ليس من الضروري دائماً تحديد كل من القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمه من الاستخدام، إذا كان أي من هذين المبلغين يتجاوز القيمة الدفترية للأصل، فالأصل لم تهبط قيمته وليس من الضروري تقدير المبلغ الآخر.	لا	
37. It may be possible to determine fair value less costs to sell, even if an asset is not traded in an active market. Paragraph 42 sets out possible alternative bases for estimating fair value less costs to sell when an active market for the asset does not exist. However, sometimes it will not be possible to determine fair value less costs to sell, because there is no basis for making a reliable <sup>1</sup> estimate of the amount obtainable from the sale of the asset in an arm's length transaction between knowledgeable and willing parties. In this case, the entity may use the asset's value in use as its recoverable service amount. <sup>1</sup> Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.	37. قد يكون من الممكن تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، حتى لو لم يكن الأصل متداولاً في سوق نشطة، وتبين الفقرة 42 أسساً بديلة ممكنة لتقدير القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عندما لا يوجد سوق نشطة للأصل. بالرغم من ذلك، أحياناً سيكون من غير الممكن تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع لأنه ليس هناك أساس لإجراء تقدير موثوق <sup>1</sup> للمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر بين أطراف مطلعة وراغبة. في هذه الحالة، يمكن أن تستخدم الجهة القيمة من الاستخدام على أنها مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. <sup>1</sup> المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه، وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.	لا	
38. If there is no reason to believe that an asset's value in use materially exceeds its fair value less costs to sell, the asset's fair value less costs to sell may be used as its recoverable service amount. This will often be the case for an asset that is held for	38. إذا لم يكن هناك سبب يدعو إلى اعتقاد أن القيمة من الاستخدام للأصل تتجاوز - بشكل ذي أهمية نسبية - قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، فيمكن استخدام القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع على أنها مبلغ الخدمات الممكن	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
disposal. This is because the value in use of an asset held for disposal will consist mainly of the net disposal proceeds. However, for many public sector non-cash-generating assets that are held on an ongoing basis to provide specialized services or public goods to the community, the value in use of the asset is likely to be greater than its fair value less costs to sell.	استرداده من الأصل. وغالباً ما يكون هذا هو الحال بالنسبة للأصل المحتفظ به للاستبعاد. والسبب في هذا هو أن القيمة من الاستخدام للأصل المحتفظ به للاستبعاد تتكون بشكل رئيس من صافي متحصلات استبعاده. بالرغم من ذلك، بالنسبة للعديد من أصول القطاع العام غير المولدة للنقد التي يُحتفظ بها - بشكل مستمر - لتقديم خدمات متخصصة أو سلع عمومية إلى المجتمع، فإنه من المرجح أن تكون القيمة من الاستخدام للأصل أكبر من قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.		
39. In some cases, estimates, averages, and computational short cuts may provide reasonable approximations of the detailed computations illustrated in this Standard for determining fair value less costs to sell or value in use.	39. في بعض الحالات، قد توفر التقديرات والمتوسطات والطرق الحسابية المختصرة، تقريبات معقولة لنتائج العمليات الحسابية التفصيلية الموضحة في هذا المعيار لتحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام.	لا	
<b>Measuring the Recoverable Service Amount of an Intangible Asset with an Indefinite Useful Life</b>	<b>قياس مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود</b>		
39A. Paragraph 26A requires an intangible asset with an indefinite useful life to be tested for impairment annually by comparing its carrying amount with its recoverable service amount, irrespective of whether there is any indication that it may be impaired. However, the most recent detailed calculation of such an asset's recoverable service amount made in a preceding period may be used in the impairment test for that asset in the current period, provided all of the following criteria are met:	39أ. تتطلب الفقرة 26أ أن يُجرى - بشكل سنوي - اختبار هبوط في القيمة للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود بمقارنة قيمته الدفترية بمبلغ الخدمات الممكن استرداده منه، بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمته ربما قد هبطت. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يُستخدم أحدث حساب تفصيلي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده من مثل هذا الأصل تم القيام به في فترة سابقة في اختبار الهبوط لذلك الأصل في الفترة الحالية، شريطة أن تُستوفى جميع الضوابط التالية:	لا	في (أ) من هذه الفقرة، أُضيقَت عبارة "مجموعة الأصول والالتزامات" قبل عبارة "الوحدة المولدة للنقد" واستُبدِلت عبارة "تلك الوحدة" بعبارة "تلك المجموعة أو الوحدة" للمواءمة مع طبيعة الأصول التي يتناولها هذا المعيار وهي الأصول غير المولدة للنقد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>a. If the intangible asset does not provide service potential from continuing use that is largely independent of those from other assets or groups of assets and is therefore tested for impairment as part of the cash-generating unit to which it belongs, the assets and liabilities making up that unit have not changed significantly since the most recent recoverable amount calculation;</p> <p>b. The most recent recoverable service amount calculation resulted in an amount that exceeded the asset's carrying amount by a substantial margin; and</p> <p>c. Based on an analysis of events that have occurred and circumstances that have changed since the most recent recoverable service amount calculation, the likelihood that a current recoverable service amount determination would be less than the asset's carrying amount is remote.</p>	<p>أ. لا يقدم الأصل غير الملموس خدمات متوقعة من الاستخدام المستمر مستقلة - بشكل كبير - عن تلك التي تقدمها الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى ومن ثم يُجرى اختبار هبوط في القيمة له كجزء من مجموعة الأصول والالتزامات أو الوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها، ولم تتغير الأصول والالتزامات المكونة لتلك المجموعة أو الوحدة - بشكل كبير - منذ أحدث حساب للمبلغ الممكن استرداده؛ و</p> <p>ب. أسفر أحدث حساب لمبلغ الخدمات الممكن استرداده عن مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية للأصل بهامش كبير؛ و</p> <p>ج. ضعف احتمال أن مبلغ الخدمات الممكن استرداده الذي يتم تحديده حالياً أقل من القيمة الدفترية للأصل، وذلك استناداً إلى تحليل الأحداث التي وقعت والظروف التي قد تغيرت منذ أحدث حساب لمبلغ الخدمات الممكن استرداده.</p>		
<p><b>Fair Value Less Costs to Sell</b></p>	<p><b>القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع</b></p>		
<p>40. The best evidence of an asset's fair value less costs to sell is a price in a binding sale agreement in an arm's length transaction, adjusted for incremental costs that would be directly attributable to the disposal of the asset.</p>	<p>40. إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع هو سعر في اتفاقية بيع ملزمة في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر، مطروحاً منه التكاليف الإضافية التي تُعزى - بشكل مباشر - إلى استبعاد الأصل.</p>	<p>لا</p>	
<p>41. If there is no binding sale agreement, but an asset is traded in an active market, fair value less costs to</p>	<p>41. إذا لم تكن هناك اتفاقية بيع ملزمة ولكن الأصل متداول في سوق نشطة، تكون القيمة العادلة</p>	<p>لا</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
sell is the asset's market price less the costs of disposal. The appropriate market price is usually the current bid price. When current bid prices are unavailable, the price of the most recent transaction may provide a basis from which to estimate fair value less costs to sell, provided that there has not been a significant change in economic circumstances between the transaction date and the date as at which the estimate is made.	مطروحاً منها تكاليف البيع هي سعر السوق للأصل مطروحاً منه تكاليف الاستبعاد. ويكون سعر السوق المناسب - عادة - هو سعر الطلب الحالي. وعندما لا تتوفر أسعار الطلب الحالية، قد توفر أحدث معاملة أساساً يستمد منه تقدير القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، شريطة أنه لم يكن هناك تغير مهم في الظروف الاقتصادية بين تاريخ المعاملة والتاريخ الذي يُجرى فيه التقدير.		
42. If there is no binding sale agreement or active market for an asset, fair value less costs to sell is based on the best information available to reflect the amount that an entity could obtain, at reporting date, from the disposal of the asset in an arm's length transaction between knowledgeable, willing parties, after deducting the costs of disposal. In determining this amount, an entity could consider the outcome of recent transactions for similar assets within the same industry. Fair value less costs to sell does not reflect a forced sale, unless management or the governing body is compelled to sell immediately.	42. إذا لم تكن هناك اتفاقية بيع ملزمة أو سوق نشطة للأصل، فإن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع تستند إلى أفضل المعلومات المتوفرة لعكس المبلغ الذي كان يمكن للجهة أن تحصل عليه الجهة، في تاريخ القوائم المالية، من استبعاد الأصل في معاملة تُجرى على أساس التصرف الحر بين أطراف مطلعة وراغبة، بعد طرح تكاليف استبعاده. عند تحديد هذا المبلغ، يمكن للجهة أن تأخذ في الحسبان نتيجة معاملات حديثة لأصول مماثلة ضمن الصناعة نفسها. لا تعكس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع بيعاً إجبارياً، ما لم تكن الإدارة أو الهيئة الحاكمة مجبرة على البيع فوراً.	لا	
43. Costs of disposal, other than those that have been recognized as liabilities, are deducted in determining fair value less costs to sell. Examples of such costs are legal costs, stamp duty and similar transaction taxes, costs of removing the asset, and direct incremental costs to bring an asset into	43. تُطرح تكاليف الاستبعاد، بخلاف تلك التي قد أثبتت على أنها التزامات، عند تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. من أمثلة هذه التكاليف القانونية، ورسوم التصديق وضرائب المعاملات المماثلة، وتكاليف إزالة الأصل، والتكاليف الإضافية المباشرة لتهيئة الأصل لحالة البيع. وبالرغم من ذلك،	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
condition for its sale. However, termination benefits (as defined in IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> ,) and costs associated with reducing or reorganizing a business following the disposal of an asset, are not direct incremental costs to dispose of the asset.	فإن منافع إنهاء الخدمة (حسبما عُرِّفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i> ) والتكاليف المرتبطة بتخفيض أو إعادة تنظيم أعمال بعد استبعاد الأصل، ليست تكاليف إضافية مباشرة لاستبعاد الأصل.		
<b>Value in Use</b>	<b>القيمة من الاستخدام</b>		
44. This Standard defines the value in use of a non-cash-generating asset as the present value of the asset's remaining service potential. Value in use in this Standard refers to value in use of a non-cash-generating asset, unless otherwise specified. The present value of the remaining service potential of the asset is determined using any one of the approaches identified in paragraphs 45-49, as appropriate.	44. يُعرِّف هذا المعيار القيمة من الاستخدام للأصل غير المولد للنقد على أنها القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل. تشير عبارة "القيمة من الاستخدام" الواردة في هذا المعيار إلى القيمة من الاستخدام للأصل غير المولد للنقد، ما لم يحدد خلاف ذلك. تُحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل باستخدام أي من المداخل المحددة في الفقرات 45-49، حسبما يكون مناسباً.	لا	
<i>Depreciated Replacement Cost Approach</i>	<i>مدخل تكلفة الإحلال المستهلكة</i>		
45. Under this approach, the present value of the remaining service potential of an asset is determined as the depreciated replacement cost of the asset. The replacement cost of an asset is the cost to replace the asset's gross service potential. This cost is depreciated to reflect the asset in its used condition. An asset may be replaced either through reproduction (replication) of the existing asset or through replacement of its gross service potential. The depreciated replacement cost is measured as the reproduction or replacement cost of the asset, whichever is lower, less accumulated	45. بموجب هذا المدخل، تُحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل على أساس تكلفة الإحلال المستهلكة للأصل. تكلفة الإحلال هي تكلفة إطلال إجمالي الخدمات المتوقعة للأصل. وتُستهلك هذه التكلفة لتعكس الأصل في حالته المستخدمة. قد يتم إطلال الأصل إما من خلال إعادة إنتاج (استنساخ) الأصل الحالي أو من خلال إطلال إجمالي الخدمات المتوقعة للأصل. تُقاس تكلفة الإطلال المستهلكة بتكلفة إعادة إنتاج الأصل أو تكلفة إطلال الأصل، أيهما أقل، مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم محسوباً على أساس مثل هذه التكلفة، وذلك لعكس الخدمات المتوقعة للأصل	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
depreciation calculated on the basis of such cost, to reflect the already consumed or expired service potential of the asset.	التي استُهلكت أو استُنُفدت بالفعل.		
46. The replacement cost and reproduction cost of an asset are determined on an optimized basis. The rationale is that the entity would not replace or reproduce the asset with a like asset if the asset to be replaced or reproduced is an overdesigned or overcapacity asset. Overdesigned assets contain features that are unnecessary for the goods or services the asset provides. Overcapacity assets are assets that have a greater capacity than is necessary to meet the demand for goods or services the asset provides. The determination of the replacement cost or reproduction cost of an asset on an optimized basis thus reflects the service potential required of the asset.	46. تُحدد تكلفة إهلاك الأصل وتكلفة إعادة إنتاج الأصل على أساس الوضع الأمثل للأصل من حيث التصميم والطاقة. والسبب في هذا هو أن الجهة لا تقوم بإهلاك أو إعادة إنتاج الأصل بأصل مثيل إذا كان الأصل الذي سيتم إهلاكه أو إعادة إنتاجه هو أصل مبالغ في تصميمه أو مبالغ في طاقته. تحتوي الأصول المبالغ في تصميمها على مقومات غير ضرورية للسلع أو الخدمات التي يقدمها الأصل. أما الأصول المبالغ في طاقتها فهي أصول لديها طاقة أكبر مما هو ضروري لتلبية الطلب على السلع أو الخدمات التي يقدمها الأصل. وبالتالي، فإن تحديد تكلفة إهلاك الأصل أو تكلفة إعادة إنتاج الأصل على أساس الوضع الأمثل للأصل من حيث التصميم والطاقة يعكس الخدمات المتوقعة المطلوبة من الأصل.	لا	
47. In certain cases, standby or surplus capacity is held for safety or other reasons. This arises from the need to ensure that adequate service capacity is available in the particular circumstances of the entity. For example, the fire department needs to have fire engines on standby to deliver services in emergencies. Such surplus or standby capacity is part of the required service potential of the asset.	47. في بعض الحالات، يُحتفظ بطاقة احتياطية أو فائضة لدواعي السلامة أو لدواعي أخرى. وينشأ هذا عن الحاجة لضمان توفر طاقة خدمة كافية في الظروف الخاصة بالجهة. على سبيل المثال، يلزم إدارة المطافئ أن يكون لديها سيارات إطفاء حريق احتياطية لتقديم الخدمات في الحالات الطارئة. وتُعد مثل هذه الطاقة الفائضة أو الاحتياطية جزءًا من الخدمات المتوقعة المطلوبة من الأصل.	لا	
Restoration Cost Approach	مدخل تكلفة الاستعادة		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
48. Restoration cost is the cost of restoring the service potential of an asset to its pre-impaired level. Under this approach, the present value of the remaining service potential of the asset is determined by subtracting the estimated restoration cost of the asset from the current cost of replacing the remaining service potential of the asset before impairment. The latter cost is usually determined as the depreciated reproduction or replacement cost of the asset, whichever is lower. Paragraphs 45 and 47 include additional guidance on determining the replacement cost or reproduction cost of an asset.	48. تكلفة الاستعادة هي تكلفة استعادة الخدمات المتوقعة للأصل إلى المستوى الذي كانت عليه قبل هبوط قيمة الأصل. وبموجب هذا المدخل، تُحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة المتبقية للأصل بطرح تكلفة الاستعادة المقدرة للأصل من التكلفة الحالية لإطال الخدمات المتوقعة المتبقية للأصل قبل هبوط قيمة الأصل. وتُحدد التكلفة الأخيرة على أنها تكلفة إعادة الإنتاج المستهلكة أو تكلفة الإطال المستهلكة للأصل، أيهما أقل. تتضمن الفقرتان 45 و47 إرشادات إضافية حول تحديد تكلفة إطال الأصل أو تكلفة إعادة إنتاج الأصل.	لا	
<i>Service Units Approach</i>	<i>مدخل وحدات الخدمة</i>		
49. Under this approach, the present value of the remaining service potential of the asset is determined by reducing the current cost of the remaining service potential of the asset before impairment to conform with the reduced number of service units expected from the asset in its impaired state. As in the restoration cost approach, the current cost of replacing the remaining service potential of the asset before impairment is usually determined as the depreciated reproduction or replacement cost of the asset before impairment, whichever is lower.	49. بموجب هذا المدخل، تُحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة للأصل بتخفيض التكلفة الحالية للخدمات المتوقعة للأصل قبل هبوط قيمة الأصل لتتوافق مع العدد المخفض من وحدات الخدمة المتوقعة من الأصل بعد هبوط قيمة الأصل. وكما هو الحال في مدخل تكلفة الاستعادة، تُحدد التكلفة الحالية لإطال الخدمات المتوقعة المتبقية للأصل قبل هبوط قيمة الأصل - عادة - على أنها تكلفة إعادة الإنتاج المستهلكة أو تكلفة الإطال المستهلكة للأصل، أيهما أقل.	لا	
Application of Approaches	تطبيق المداخل		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>50. The choice of the most appropriate approach to measuring value in use depends on the availability of data and the nature of the impairment:</p> <p>a. Impairments identified from significant long-term changes in the technological, legal, or government policy environment are generally measurable using a depreciated replacement cost approach or a service units approach, when appropriate;</p> <p>b. Impairments identified from a significant long-term change in the extent or manner of use, including that identified from the cessation or near cessation of demand, are generally measurable using a depreciated replacement cost or a service units approach, when appropriate; and</p> <p>c. Impairments identified from physical damage are generally measurable using a restoration cost approach or a depreciated replacement cost approach, when appropriate.</p>	<p>50. يعتمد اختيار المدخل الأنسب لقياس القيمة من الاستخدام على توفر البيانات وطبيعة الهبوط في القيمة:</p> <p>أ. الهبوط في القيمة الذي يتم التعرف عليه من تغيرات مهمة طويلة الأجل في البيئة التقنية أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية، يكون - عموماً - قابلاً للقياس باستخدام مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة أو مدخل وحدات الخدمة، عندما يكون مناسباً؛ و</p> <p>ب. الهبوط في القيمة الذي يتم التعرف عليه من تغير مهم طويل الأجل في مدى أو طريقة الاستخدام - بما في ذلك الهبوط الذي يتم التعرف عليه من التوقف أو التوقف الوشيك للطلب، يكون - عموماً - قابلاً للقياس باستخدام مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة أو مدخل وحدات الخدمة، عندما يكون ذلك مناسباً؛ و</p> <p>ج. الهبوط في قيمة الذي يتم التعرف عليه من ضرر مادي، يكون - عموماً - قابلاً للقياس باستخدام مدخل تكلفة الاستعادة أو مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة، عندما يكون ذلك مناسباً.</p>	لا	
<p><b>Recognizing and Measuring an Impairment Loss</b></p>	<p><b>إثبات وقياس خسارة الهبوط في القيمة</b></p>		
<p>51. Paragraphs 52-57 set out the requirements for recognizing and measuring impairment losses for an asset. In this Standard, impairment loss refers to impairment loss of a non-cash-generating asset unless otherwise specified.</p>	<p>51. تحدد الفقرات 52-57 متطلبات إثبات وقياس خسائر الهبوط في القيمة للأصل. في هذا المعيار، تشير عبارة "خسارة الهبوط في القيمة" إلى خسارة هبوط في القيمة الأصل غير المولد للنقد ما لم يُحدد خلاف ذلك.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
52. If, and only if, the recoverable service amount of an asset is less than its carrying amount, the carrying amount of the asset shall be reduced to its recoverable service amount. That reduction is an impairment loss.	52. إذا، وفقط إذا، كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل أقل من قيمته الدفترية، فيجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغ الخدمات الممكن استرداده منه. ذلك التخفيض هو خسارة الهبوط في القيمة.	لا	
53. As noted in paragraph 26, this Standard requires an entity to make a formal estimate of recoverable service amount only if an indication of a potential impairment loss is present. Paragraphs 27-33 identify key indications that an impairment loss may have occurred.	53. حسبما هو مبين في الفقرة 26، يتطلب هذا المعيار من الجهة إجراء تقدير رسمي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده فقط إذا كان هناك مؤشر على خسارة هبوط محتملة. وتحدد الفقرات 27-33 مؤشرات رئيسية على أن خسارة هبوط في القيمة ربما قد حدثت.	لا	
54. An impairment loss shall be recognized immediately in surplus or deficit, unless the asset is carried at revalued amount in accordance with another Standard (for example, in accordance with the current value model in IPSAS 45 and IPSAS 31). Any impairment loss of a revalued asset shall be treated as a revaluation decrease in accordance with that other Standard.	54. يجب إثبات خسارة الهبوط في القيمة فوراً في الفائض أو العجز، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ معاد تقييمه وفقاً لمعيار آخر (على سبيل المثال، وفقاً لنموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31). يجب معالجة أي خسارة هبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه على أنها تخفيض من إعادة التقييم وفقاً لذلك المعيار الآخر.	لا	
54A. An impairment loss on a non-revalued asset is recognized in surplus or deficit. However, an impairment loss on a revalued asset is recognized in revaluation surplus to the extent that the impairment loss does not exceed the amount in the revaluation surplus for that individual asset in accordance with IPSAS 31 or class of assets in accordance with IPSAS 45. Such an impairment loss on a revalued asset reduces the revaluation	54أ. تُثبت خسارة الهبوط في القيمة للأصل غير المعاد تقييمه في الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، فإن خسارة الهبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه تُثبت في فائض إعادة التقييم بالقدر الذي لا تتجاوز به خسارة الهبوط في القيمة المبلغ الموجود في فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. تخفض مثل خسارة الهبوط هذه للأصل المعاد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
surplus for that individual asset in accordance with IPSAS 31 or class of assets in accordance with IPSAS 45.	تقييمه فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45.		
55. When the amount estimated for an impairment loss is greater than the carrying amount of the asset to which it relates, an entity shall recognize a liability if, and only if, that is required by another IPSAS.	55. عندما يكون المبلغ المقدر لخسارة الهبوط في القيمة أكبر من القيمة الدفترية للأصل الذي تتعلق به الخسارة، فيجب على الجهة أن تُثبت التزاماً إذا، وفقط إذا، كان ذلك مطلوباً بموجب معيار محاسبة للقطاع العام آخر.	لا	
56. Where the estimated impairment loss is greater than the carrying amount of the asset, the carrying amount of the asset is reduced to zero, with a corresponding amount recognized in surplus or deficit. A liability would be recognized only if another IPSAS so requires. An example is when a purpose-built military installation is no longer used and the entity is required by law to remove such installations if not usable. The entity may need to make a provision for dismantling costs if required by IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i> .	56. عندما تكون خسارة الهبوط المقدر أكبر من القيمة الدفترية للأصل، تُخفض القيمة الدفترية للأصل إلى الصفر مع إثبات مبلغ مقابل في الفائض أو العجز. يُثبت التزام فقط إذا كان معيار محاسبة للقطاع العام آخر يتطلب ذلك. أحد الأمثلة على ذلك هو عندما لم يعد يُستخدم مرفق عسكري بُني لغرض خاص ويتطلب النظام أن تزيل الجهة هذا المرفق إذا لم يعد من الممكن استخدامه. وقد يلزم الجهة تكوين مخصص لتكاليف التفكيك إذا كان معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i> يتطلب ذلك.	لا	
57. After the recognition of an impairment loss, the depreciation (amortization) charge for the asset shall be adjusted in future periods to allocate the asset's revised carrying amount, less its residual value (if any), on a systematic basis over its remaining useful life.	57. بعد إثبات خسارة الهبوط في القيمة، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الاستنفاد) للأصل في الفترات المستقبلية وذلك لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل، مطروحاً منها قيمته المتبقية (إن وجدت)، على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.	لا	
Reversing an Impairment Loss	عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
58. Paragraphs 59-70 set out the requirements for reversing an impairment loss recognized for an asset in prior periods.	58. تحدد الفقرات 59-70 متطلبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت لأصل في فترات سابقة.	لا	
59. An entity shall assess at each reporting date whether there is any indication that an impairment loss recognized in prior periods for an asset may no longer exist or may have decreased. If any such indication exists, the entity shall estimate the recoverable service amount of that asset.	59. يجب الجهة أن تقوم في كل تاريخ للقوائم المالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة لأصل ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، فيجب على الجهة أن تقدر مبلغ الخدمات الممكن استرداده من ذلك الأصل.	لا	
60. In assessing whether there is any indication that an impairment loss recognized in prior periods for an asset may no longer exist or may have decreased, an entity shall consider, as a minimum, the following indications: External sources of information a. Resurgence of the demand or need for services provided by the asset; b. Significant long-term changes with a favorable effect on the entity have taken place during the period, or will take place in the near future, in the technological, legal, or government policy environment in which the entity operates; Internal sources of information c. Significant long-term changes with a favorable effect on the entity have taken place during the period, or are expected to take place in the near future, in the extent to which, or manner in	60. عند تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة لأصل ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المؤشرات التالية كحد أدنى: المصادر الخارجية للمعلومات أ. عودة الطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو الحاجة إليها؛ و ب. قد حدثت خلال الفترة، أو ستحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة طويلة الأجل، في البيئة التقنية أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية التي تعمل فيها الجهة، ولها أثر إيجابي على الجهة؛ و المصادر الداخلية للمعلومات ج. قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب، تغيرات مهمة طويلة الأجل في المدى الذي يستخدم به الأصل، أو في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>which, the asset is used or is expected to be used. These changes include costs incurred during the period to improve or enhance an asset's performance or restructure the operation to which the asset belongs;</p> <p>d. A decision to resume construction of the asset that was previously halted before it was completed or in a usable condition; and</p> <p>e. Evidence is available from internal reporting that indicates that the service performance of the asset is, or will be, significantly better than expected.</p>	<p>الطريقة التي يستخدم بها أو يتوقع أن يستخدم بها الأصل، ولها أثر إيجابي على الجهة. وتتضمن هذه التغييرات التكاليف المتكبدة خلال الفترة لتحسين أو تعزيز أداء الأصل أو إعادة هيكلة العملية التي ينتمي إليها الأصل؛ و</p> <p>د. اتخاذ قرار باستئناف إنشاء الأصل الذي سبق إيقاف إنشائه قبل إتمامه أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام؛ و</p> <p>هـ. يتوفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الخدمي للأصل أفضل، أو سيكون أفضل، بكثير مما كان متوقفاً.</p>		
<p>61. Indications of a potential decrease in an impairment loss in paragraph 60 mainly mirror the indications of a potential impairment loss in paragraph 27.</p>	<p>61. إن المؤشرات على الانخفاض المحتمل في خسارة الهبوط الواردة في الفقرة 60 تُقابل - بشكل رئيسي - المؤشرات على خسارة الهبوط المحتملة الواردة في الفقرة 27.</p>	لا	
<p>62. The list in paragraph 60 is not exhaustive. An entity may identify other indications of a reversal of an impairment loss that would also require the entity to re-estimate the asset's recoverable service amount. For example, either of the following may be an indication that the impairment loss may have reversed:</p> <p>a. A significant rise in an asset's market value; or</p> <p>b. A significant long-term increase in the demand or need for the services provided by the asset.</p>	<p>62. إن القائمة الواردة في الفقرة 60 ليست حصرية. قد تحدد الجهة مؤشرات أخرى على انعكاس لخسارة هبوط من شأنها - أيضاً - أن تتطلب من الجهة أن تعيد تقدير مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. على سبيل المثال، قد يكون أي مما يلي مؤشراً على أن خسارة هبوط ربما قد انعكست:</p> <p>أ. ارتفاع مهم في القيمة السوقية للأصل؛ أو</p> <p>ب. زيادة مهمة طويلة الأجل في الطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو في الحاجة إليها.</p>	لا	
<p>63. A commitment to discontinue or restructure an operation in the near future is an indication of a</p>	<p>63. إن الارتباط بعدم استمرار أو إعادة هيكلة عملية في المستقبل القريب هو مؤشر على انعكاس خسارة</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>reversal of an impairment loss of an asset belonging to the operation, where such a commitment constitutes a significant long-term change, with a favorable effect on the entity, in the extent or manner of use of that asset. Circumstances where such a commitment would be an indication of reversal of impairment often relate to cases where the expected discontinuance or restructuring of the operation would create opportunities to enhance the utilization of the asset. An example is an x-ray machine that has been underutilized by a clinic managed by a public hospital and, as a result of restructuring, is expected to be transferred to the main radiology department of the hospital where it will have significantly better utilization. In such a case, the commitment to discontinue or restructure the clinic's operation may be an indication that an impairment loss recognized for the asset in prior periods may have to be reversed.</p>	<p>الهبوط في القيمة لأصل ينتمي إلى العملية، وذلك عندما يشكل مثل هذا الارتباط تغييراً مهماً طويل الأجل في مدى أو طريقة استخدام ذلك الأصل له أثر إيجابي على الجهة. غالباً ما تتعلق الظروف التي يكون فيها مثل هذا الارتباط مؤشراً على انعكاس هبوط في القيمة بحالات يُوجد فيها عدم الاستمرار المتوقع أو إعادة الهيكلة المتوقعة للعملية فرصاً لتعزيز الانتفاع بالأصل. أحد الأمثلة على ذلك هو جهاز تصوير بالأشعة السينية كان يُنتفع به بشكل متدني من قبل عيادة يديرها مستشفى عمومي، وكنتيجة لإعادة هيكلة، يتوقع نقل الجهاز إلى قسم الأشعة الرئيس في المستشفى وسيُنتفع بالجهاز فيه بشكل أفضل بكثير. في مثل هذه الحالة، قد يكون الارتباط بعدم استمرار أو إعادة هيكلة العيادة مؤشراً على أن خسارة هبوط في القيمة أثبتت للأصل في فترات سابقة ربما يجب عكس قيدها.</p>		
<p>64. If there is an indication that an impairment loss recognized for an asset may no longer exist or may have decreased, this may indicate that (a) the remaining useful life, (b) the depreciation (amortization) method, or (c) the residual value may need to be reviewed and adjusted in accordance with the IPSAS applicable to the asset, even if no impairment loss is reversed for the asset.</p>	<p>64. إن كان هناك مؤشر على أن خسارة الهبوط في القيمة أثبتت للأصل ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت، فإن هذا قد يشير ذلك إلى أنه قد يلزم مراجعة وتعديل (أ) العمر الإنتاجي المتبقي، أو (ب) طريقة الاستهلاك (الاستنفاد)، أو (ج) القيمة المتبقية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام المنطبق على الأصل، حتى لو لم يتم عكس قيد خسارة هبوط في القيمة للأصل.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
65. An impairment loss recognized in prior periods for an asset shall be reversed if, and only if, there has been a change in the estimates used to determine the asset's recoverable service amount since the last impairment loss was recognized. If this is the case, the carrying amount of the asset shall, except as described in paragraph 68, be increased to its recoverable service amount. That increase is a reversal of an impairment loss.	65. يجب عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة لأصل إذا، وفقط إذا، كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل منذ آخر خسارة هبوط في القيمة أثبتت. وإذا كان هذا هو الحال، فتجب - باستثناء ما هو موضح في الفقرة 68 - زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل. تلك الزيادة هي عكس قيد لخسارة الهبوط في القيمة.	لا	
66. This Standard requires an entity to make a formal estimate of recoverable service amount only if an indication of a reversal of an impairment loss is present. Paragraph 60 identifies key indications that an impairment loss recognized for an asset in prior periods may no longer exist or may have decreased.	66. يتطلب هذا المعيار من الجهة إجراء تقدير رسمي لمبلغ الخدمات الممكن استرداده فقط إذا كان هناك مؤشر على انعكاس خسارة الهبوط. وتحدد الفقرة 60 مؤشرات رئيسية على أن خسارة الهبوط في القيمة التي أثبتت لأصل في فترات سابقة ربما لم تعد موجودة أو ربما قد انخفضت.	لا	
67. A reversal of an impairment loss reflects an increase in the estimated recoverable service amount of an asset, either from use or from sale, since the date when an entity last recognized an impairment loss for that asset. Paragraph 77 requires an entity to identify the change in estimates that causes the increase in recoverable service amount. Examples of changes in estimates include: a. A change in the basis for recoverable service amount (i.e., whether recoverable service amount is based on fair value less costs to sell or value in use);	67. يُقصد من عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة المحاسبة عن زيادة في المبلغ المقدر للخدمات الممكن استردادها من الأصل، إما من استخدامه أو بيعه، منذ آخر مرة أثبتت الجهة خسارة هبوط في القيمة لذلك الأصل. تتطلب الفقرة 77 من الجهة تحديد التغيير في التقديرات الذي تسبب في الزيادة في مبلغ الخدمات الممكن استرداده. تتضمن أمثلة التغييرات في التقديرات: أ. تغييراً في الأساس لمبلغ الخدمات الممكن استرداده (أي ما إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده يستند إلى القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام)؛ أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>b. If recoverable service amount was based on value in use, a change in estimate of the components of value in use; or</p> <p>c. If recoverable service amount was based on fair value less costs to sell, a change in estimate of the components of fair value less costs to sell.</p>	<p>ب. تغييراً في تقدير مكونات القيمة من الاستخدام، إذا كانت مبلغ الخدمات الممكن استرداده يستند إلى القيمة من الاستخدام؛ أو</p> <p>ج. تغييراً في تقدير مكونات القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده يستند إلى القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.</p>		
<p>68. The increased carrying amount of an asset attributable to a reversal of an impairment loss shall not exceed the carrying amount that would have been determined (net of depreciation or amortization) if no impairment loss had been recognized for the asset in prior periods.</p>	<p>68. القيمة الدفترية بعد الزيادة التي تُعزى إلى عكس قيد خسارة هبوط في القيمة للأصل، يجب ألا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (صافية بعد الاستهلاك أو الاستنفاد) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط في القيمة للأصل في فترات سابقة.</p>	لا	
<p>69. A reversal of an impairment loss for an asset shall be recognized immediately in surplus or deficit, unless the asset is carried at revalued amount in accordance with another Standard (for example, the current value model in IPSAS 45 and IPSAS 31). Any reversal of an impairment loss of a revalued asset shall be treated as a revaluation increase in accordance with that other Standard.</p>	<p>69. يجب إثبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للأصل فوراً في الفائض أو العجز، ما لم يكن الأصل مسجلاً بمبلغ معاد تقييمه وفقاً لمعيار آخر (على سبيل المثال، نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31). ويجب معالجة أي عكس قيد لخسارة هبوط في القيمة للأصل مُعاد تقييمه على أنه زيادة من إعادة التقييم وفقاً لذلك المعيار الآخر.</p>	لا	
<p>69A. A reversal of an impairment loss on a revalued asset is recognized directly in the revaluation reserve and increases the revaluation surplus for that individual asset in accordance with IPSAS 31 or class of assets in accordance with IPSAS 45. However, to the extent that an impairment loss on the same individual revalued asset or class of</p>	<p>69أ. يُثبت عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة للأصل المعاد تقييمه - بشكل مباشر - في احتياطي إعادة التقييم ويُزيد فائض إعادة التقييم لذلك الأصل الفردي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو لتلك الفئة من الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45. وبالرغم من ذلك، وبقدر ما يكون قد تم في السابق إثبات خسارة هبوط في الفائض</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
revalued assets was previously recognized in surplus or deficit, a reversal of that impairment loss is also recognized in surplus or deficit in accordance with IPSAS 31 or IPSAS 45.	أو العجز لنفس الأصل الفردي المعاد تقييمه أو لنفس فئة الأصول المعاد تقييمها، يُثبت - أيضاً - عكس قيد خسارة الهبوط تلك في الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 45.		
70. After a reversal of an impairment loss is recognized, the depreciation (amortization) charge for the asset shall be adjusted in future periods to allocate the asset's revised carrying amount, less its residual value (if any), on a systematic basis over its remaining useful life.	70. بعد إثبات عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، يجب تعديل تكلفة الاستهلاك (الاستنفاد) للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل مطروحاً منها قيمته المتبقية (إن وجدت) على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي المتبقي.	لا	
Redesignation of Assets	إعادة تصنيف الأصول		
71. The redesignation of assets from cash-generating assets to non- cash-generating assets or from non-cash-generating assets to cash- generating assets shall only occur when there is clear evidence that such a redesignation is appropriate. A redesignation, by itself, does not necessarily trigger an impairment test or a reversal of an impairment loss. Instead, the indication for an impairment test or a reversal of an impairment loss arises from, as a minimum, the listed indications applicable to the asset after redesignation.	71. يجب إعادة تصنيف الأصول من أصول مولدة للنقد إلى أصول غير مولدة للنقد أو من أصول غير مولدة للنقد إلى أصول مولدة للنقد، فقط عندما يكون هناك دليل واضح على أن إعادة التصنيف هذه مناسبة. لا تستلزم إعادة التصنيف، بحد ذاتها، إجراء اختبار هبوط في القيمة أو عكس قيد خسارة هبوط في القيمة. وبدلاً من ذلك، ينشأ مؤشر على الحاجة لإجراء اختبار هبوط في القيمة أو عكس قيد خسارة هبوط في القيمة عن، كحد أدنى، المؤشرات المدرجة التي تنطبق على الأصل بعد إعادة التصنيف.	لا	
72. There are circumstances in which public sector entities may decide that it is appropriate to redesignate a non-cash-generating asset as a cash-generating asset. For example, an effluent treatment plant was constructed primarily to treat	72. هناك ظروف يمكن أن تقرر فيها جهات القطاع العام أنه من المناسب إعادة تصنيف أصل غير مولد للنقد على أنه أصل مولد للنقد. على سبيل المثال، أنشئ مرفق معالجة مياه صرف - بشكل رئيس - لمعالجة الصرف الصناعي من وحدة إسكان حكومي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>industrial effluent from a social housing unit, for which no charge is made. The social housing unit has been demolished, and the site will be developed for industrial and retail purposes. It is intended that, in future, the plant will be used to treat industrial effluent at commercial rates. In light of this decision, the public sector entity decides to redesignate the effluent treatment plant as a cash-generating asset.</p>	<p>اجتماعي، ولا يتم استيفاء رسوم نظير ذلك، وقد هُدمت وحدة الإسكان الاجتماعي وسَيَطَوَّر موقعها بحيث يمكن إشغاله من قبل المنشآت صناعية والمنشآت التي تعمل في تجارة التجزئة. ويُعتزم أن يُستخدم المرفق في المستقبل لمعالجة الصرف الصناعي بأسعار تجارية. في ضوء هذا القرار، تقرر جهة القطاع العام إعادة تصنيف مرفق معالجة الصرف على أنه أصل مولد للنقد.</p>		
<p>Disclosure</p>	<p>الإفصاح</p>		
<p>72A. An entity shall disclose the criteria developed by the entity to distinguish non-cash-generating assets from cash-generating assets.</p>	<p>72أ. يجب على الجهة أن تُفصح عن الضوابط التي وضعتها لتمييز الأصول غير المولدة للنقد عن الأصول المولدة للنقد.</p>	<p>لا</p>	
<p>73. An entity shall disclose the following for each class of assets:</p> <p>a. The amount of impairment losses recognized in surplus or deficit during the period, and the line item(s) of the statement of financial performance in which those impairment losses are included; and</p> <p>b. The amount of reversals of impairment losses recognized in surplus or deficit during the period, and the line item(s) of the statement of financial performance in which those impairment losses are reversed;</p>	<p>73. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول:</p> <p>أ. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة التي أثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة، والبند المستقل (البندون المستقلة) في قائمة الأداء المالي الذي ضمنت خسائر الهبوط تلك فيه؛ و</p> <p>ب. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة التي أثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة، والبند المستقل (البندون المستقلة) في قائمة الأداء المالي الذي عكس قيد خسائر الهبوط تلك فيه؛ و</p> <p>ج. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة للأصول المعاد تقييمها التي أثبتت - بشكل مباشر - في فائض إعادة التقييم خلال الفترة؛ و</p>	<p>لا</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. The amount of impairment losses on revalued assets recognized directly in revaluation surplus during the period; and d. The amount of reversals of impairment losses on revalued assets recognized directly in revaluation surplus during the period.	د. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة للأصول المعاد تقييمها التي أثبتت - بشكل مباشر - في فائض إعادة التقييم خلال الفترة.		
73A. [Deleted].		لا	73. [حذفت].
74. A class of assets is a grouping of assets of similar nature and use in an entity's operations.	74. فئة الأصول هي مجموعة من الأصول متماثلة من حيث طبيعتها واستخدامها في عمليات الجهة.	لا	
75. The information required in paragraph 73 may be presented with other information disclosed for the class of assets. For example, this information may be included in a reconciliation of the carrying amount of property, plant, and equipment, at the beginning and end of the period, as required by IPSAS 45.	75. يمكن عرض المعلومات المطلوبة في الفقرة 73 مع المعلومات الأخرى التي يفصح عنها لفئة الأصول. على سبيل المثال، يمكن تضمين هذه المعلومات في مطابقة القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات هذه المعلومات، في بداية ونهاية الفترة، وفقاً لما هو مطلوب في معيار المحاسبة للقطاع العام 45.	لا	
76. An entity that reports segment information in accordance with IPSAS 18, <i>Segment Reporting</i> , shall disclose the following for each segment reported by the entity: a. The amount of impairment losses recognized in surplus or deficit during the period; and b. The amount of reversals of impairment losses recognized in surplus or deficit during the period.	76. يجب على الجهة التي تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18، <i>التقارير القطاعية</i> أن تفصح عما يلي لكل قطاع يتم التقرير عنه من قبل الجهة: أ. مبلغ خسائر الهبوط في القيمة التي أثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة؛ و ب. مبلغ القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة التي أثبتت في الفائض أو العجز خلال الفترة.	لا	
77. An entity shall disclose the following for each material impairment loss recognized or reversed during the period:	77. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل خسارة هبوط في القيمة ذات أهمية نسبية أثبتت أو عكس قيدها خلال الفترة:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>a. The events and circumstances that led to the recognition or reversal of the impairment loss;</p> <p>b. The amount of the impairment loss recognized or reversed;</p> <p>c. The nature of the asset;</p> <p>d. The segment to which the asset belongs, if the entity reports segment information in accordance with IPSAS 18;</p> <p>e. Whether the recoverable service amount of the asset is its fair value less costs to sell or its value in use;</p> <p>f. If the recoverable service amount is fair value less costs to sell, the basis used to determine fair value less costs to sell (such as whether fair value was determined by reference to an active market); and</p> <p>g. If the recoverable service amount is value in use, the approach used to determine value in use.</p>	<p>أ. الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات أو عكس قيد خسارة الهبوط؛ و</p> <p>ب. مبلغ خسارة الهبوط التي أثبتت أو المعكوس قيدها؛ و</p> <p>ج. طبيعة الأصل؛ و</p> <p>د. القطاع الذي ينتمي إليه الأصل، إذا كانت الجهة تقوم بالتقرير عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 18؛ و</p> <p>هـ. ما إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل هو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمته من الاستخدام؛ و</p> <p>و. الأساس المستخدم لتحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع (مثل: ما كانت القيمة العادلة حددت بالرجوع إلى سوق نشطة)، إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده هو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع؛ و</p> <p>ز. المدخل المستخدم لتحديد القيمة من الاستخدام، إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده هو القيمة من الاستخدام.</p>		
<p>78. An entity shall disclose the following information for the aggregate of impairment losses and aggregate reversals of impairment losses recognized during the period for which no information is disclosed in accordance with paragraph 77:</p> <p>a. The main classes of assets affected by impairment losses (and the main classes of</p>	<p>78. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التالية للمبلغ المجمع لخسائر الهبوط في القيمة، والمبلغ المجمع للقيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة، التي أثبتت خلال الفترة ولم يُفصح عن أي معلومات عنها وفقاً للفقرة 77:</p> <p>أ. الفئات الرئيسية للأصول المتأثرة بخسائر الهبوط (والفئات الرئيسية للأصول المتأثرة بالقيود العكسية لخسائر الهبوط)؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
assets affected by reversals of impairment losses); and b. The main events and circumstances that led to the recognition of these impairment losses and reversals of impairment losses.	ب. الأحداث والظروف الرئيسة التي أدت إلى إثبات خسائر الهبوط هذه والقيود العكسية هذه لخسائر الهبوط.		
79. An entity is encouraged to disclose key assumptions used to determine the recoverable service amount of assets during the period.	79. تُشجع الجهة على أن تفصح عن الافتراضات الرئيسة المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصول خلال الفترة.	لا	
<b>Transitional Provisions</b>	<b>أحكام انتقالية</b>		
80. [Deleted].	80. [حذفت].	لا	
80A. The amendment to paragraph 27 shall be applied prospectively from the date of its application.	80أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
81. [Deleted].	81. [حذفت].	لا	
81A. Paragraphs 2, 54, 69 and 73 were amended, paragraphs 7 and 11 were deleted, and paragraphs 54A and 69A were added by <i>Impairment of Revalued Assets</i> (Amendments to IPSASs 21 and 26) in July 2016. Those amendments shall be applied prospectively from the date of their application.	81أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
<b>Effective Date</b>	<b>تاريخ السريان</b>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
82. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2006. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2006, it shall disclose that fact.	82. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
82A. IPSAS 31 amended paragraphs 2 and 7, and inserted paragraphs 26A, 26B, and 39A. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2011. If an entity applies IPSAS 31 for a period beginning before April 1, 2011, the amendments shall also be applied for that earlier period.	82أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82B. Paragraph 27 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2011</i> issued in October 2011. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2013, it shall disclose that fact.	82ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82C. Paragraphs 80, 81 and 83 were amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after	82ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.			إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82D. IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> , and IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> issued in January 2015, amended paragraph 13. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.	82د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82E. Paragraphs 3, 4 and 15 were deleted and paragraphs 6, 20 and 21 were amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	82هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82F. <i>Impairment of Revalued Assets</i> (Amendments to IPSASs 21 and 26) amended paragraphs 2, 54, 69 and 73, deleted paragraphs 7 and 11, and added paragraphs 54A, 69A and 81A. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity	82و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
applies those amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.			
82G. Paragraph 43 was amended by IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> , issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.	82ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82H. Paragraph 14 was amended and paragraph 20A added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	82ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82I. Paragraphs 2, 9 and 13 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	82ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 21].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
82J. Paragraphs 54A and 69A were amended by Improvements to IPSAS, 2019, issued in January 2020. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2021. Earlier application is permitted.	82ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 2019].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
82K. Paragraphs 2, 8 and 27 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	82ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 2 و 8 و 27. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
82L. Paragraphs 12, 54, 54A, 69, 69A, and 75 were amended by IPSAS 45, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	82ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 12 و 54 و 54أ و 69 و 69أ و 75. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
82M. Paragraphs 2, 10 and 29 were amended and paragraph 10A was added by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall	82م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس الصادر في 2024 الفقرات 2 و 10 و 29 وأضاف الفقرة 10أ. يجب على الجهة أن تطبق هذه	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.</p>	<p>التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.</p>		<p>عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.</p>
<p>83. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.</p>	<p>83. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة</i>، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.</p>	لا	

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 21.</i>	ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 21، ولكنها لا تشكل جزءاً منه.
<b>Indications of Impairment (paragraph 27)</b>	<b>مؤشرات على الهبوط في القيمة (فقرة 27)</b>
<i>External Sources of Information</i>	المصادر الخارجية للمعلومات
a. <b>Cessation, or Near Cessation, of the Demand or Need for Services Provided by the Asset.</b>	أ. التوقف أو التوقف الوشيك في الطلب على الخدمات التي يقدمها الأصل أو الحاجة إليها.
<p>1. The asset still maintains the same service potential, but demand for that service has ceased or nearly ceased. Examples of assets impaired in this manner include:</p> <p>a. A school closed because of a lack of demand for school services, arising from a population shift to other areas. It is not anticipated that this demographic trend affecting the demand for the school services will reverse in the foreseeable future;</p> <p>b. A school designed for 1,500 students currently has an enrollment of 150 students – the school cannot be closed because the nearest alternative school is 100 kilometers away. The entity does not envisage the enrollment increasing. At the time of establishment, enrollment was 1,400 students – the entity would have acquired a much smaller facility had future enrollment been envisaged to be 150 students. The entity determines that demand has nearly ceased, and the recoverable service amount of the school should be compared with its carrying amount;</p> <p>c. A railway line closed due to lack of patronage (for example, the population in a rural area has substantially moved to the city due to successive years of drought, and those that have stayed behind use the cheaper bus service); and</p> <p>d. A stadium whose principal occupant does not renew its occupancy agreement, with the result that the facility is expected to close.</p>	<p>1. ما يزال الأصل قادرًا على تقديم نفس الخدمات المتوقعة ولكن الطلب على تلك الخدمات توقف أو أوشك على التوقف. وتتضمن الأمثلة على الأصول التي تهبط قيمتها بهذه الطريقة ما يلي:</p> <p>أ. مدرسة تم إغلاقها بسبب نقص في الطلب على الخدمات المدرسية، ناشئ عن هجرة السكان إلى مناطق أخرى. ليس من المتوقع أن ينعكس هذا الاتجاه الديموغرافي الذي يؤثر على طلب الخدمات المدرسية في المستقبل القريب؛ و</p> <p>ب. مدرسة مصممة لـ 1,500 طالب مسجل لديها حاليًا 150 طالب فقط. ولا يمكن إغلاق المدرسة لأن أقرب مدرسة بديلة تقع على بعد 100 كم. ولا تتوقع الجهة ارتفاعاً في التسجيل. عند إنشاء المدرسة كان عدد الطلاب المسجلين 1,400 طالب. لو أن الجهة توقعت أن التسجيل المستقبلي سيكون لـ 150 طالب فقط لامتلكت مرفقاً أصغر. ووجدت المدرسة أن الطلب قد توقف تقريباً وأنه ينبغي مقارنة مبلغ الخدمات الممكن استرداده للمدرسة مع قيمتها الدفترية؛ و</p> <p>ج. سكة حديدية تم إغلاقها بسبب نقص في الرعاية (على سبيل المثال، انتقال الكثافة جوهرياً من منطقة ريفية إلى المدينة بسبب سنوات متتالية من الجفاف، أما الذين بقوا فيستخدمون خدمة النقل بواسطة الحافلات لكونها أقل تكلفة)؛ و</p> <p>د. ملعب رياضي لا يجدد مستأجره الأصل عقد استئجاره مما قد يؤدي إلى إغلاق المرفق.</p>
b. <b>Significant Long-Term Changes with an Adverse Effect on the Entity in the Technological, Legal, or Government Policy Environment in Which the Entity Operates.</b>	ب. تغيرات مهمة طويلة الأجل في البيئة التقنية أو البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية التي تعمل فيها الجهة، ذات أثر سلبي على الجهة.
<i>Technological Environment</i>	البيئة التقنية

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<p>2. The service utility of an asset may be reduced if technology has advanced to produce alternatives that provide better or more efficient service. Examples of assets impaired in this manner are:</p> <p>a. Medical diagnostic equipment that is rarely or never used because a newer machine embodying more advanced technology provides more accurate results (would also meet indication (a) above);</p> <p>b. Software that is no longer being supported by the external supplier because of technological advances, and the entity does not have the personnel to maintain the software; and</p> <p>c. Computer hardware that has become obsolete as the result of technological development.</p>	<p>2. قد تنخفض منفعة الأصل في حال تقدم التقنية لتنتج بدائل تقدم خدمات أفضل أو أكثر فعالية. ومن الأمثلة على الأصول التي تهبط قيمتها بهذه الطريقة ما يلي:</p> <p>أ. معدات التشخيص الطبي التي نادراً ما تستخدم أو لا تستخدم أبداً لأن آلة جديدة تنطوي على تقنية أكثر تقدماً توفر نتائج أكثر دقة (تلي أيضاً المؤشر (أ) أعلاه)؛ و</p> <p>ب. برمجيات لم يعد المزود الخارجي يدعمها بسبب التقدم التقني، وليس لدى الجهة موظفين لصيانة هذه البرمجيات؛ و</p> <p>ج. معدات حاسب آلي أصبحت قديمة نتيجة التطور التقني.</p>
<p><i>Legal or Government Policy Environment</i></p>	<p><i>البيئة النظامية أو بيئة السياسات الحكومية</i></p>
<p>3. An asset's service potential may be reduced as a result of a change in a law or regulation. Examples of impairments identified by this indication include :</p> <p>a. An automobile that does not meet new emission standards or an airplane that does not meet new noise standards;</p> <p>b. A school that can no longer be used for instruction purposes due to new safety regulations regarding its building materials or emergency exits; and</p> <p>c. A drinking water plant that cannot be used because it does not meet new environmental standards.</p>	<p>3. قد تنخفض الخدمات المتوقعة للأصل نتيجة تغيير في نظام أو تنظيم ما. وتتضمن الأمثلة على الهبوط في القيمة التي يحددها هذا المؤشر ما يلي:</p> <p>أ. مركبة لا تلي معايير الانبعاثات أو طائرة لا تلي معايير الضجيج الجديدة؛ و</p> <p>ب. مدرسة لا يمكن استخدامها بعد الآن لأغراض التدريس بسبب وضع تشريعات جديدة للسلامة فيما يتعلق بمواد البناء أو مخارج الطوارئ؛ و</p> <p>ج. معمل مياه شرب لا يمكن استخدامه لأنه لا يلي المعايير البيئية الجديدة.</p>
<p><i>Internal Sources of Information</i></p>	<p><i>المصادر الداخلية للمعلومات</i></p>
<p>c. <b>Evidence is Available of Physical Damage of an Asset.</b></p>	<p>ج. <b>توفر أدلة على الأضرار المادية لأصل ما.</b></p>
<p>4. Physical damage would likely result in the asset being unable to provide the level of service that it once was able to provide. Examples of assets impaired in this way include:</p> <p>a. A building damaged by fire or flood or other factors;</p> <p>b. A building that is closed due to identification of structural deficiencies;</p>	<p>4. من المحتمل أن ينتج عن الأضرار المادية عدم قدرة الأصل على تقديم مستوى الخدمات الذي كان قادراً على تقديمه في السابق. وتتضمن الأمثلة على أصول هبطت قيمتها بهذه الطريقة ما يلي:</p> <p>أ. مبنى مدمر بسبب حريق أو فيضان أو عوامل أخرى؛ و</p> <p>ب. مبنى تم إغلاقه بسبب التعرف على عيوب هيكلية؛ و</p> <p>ج. مواضع غائبة من طريق مرتفع مما يشير إلى ضرورة إحلال هذه المواضع خلال 15 سنة وليس العمر الأصلي للتصميم الذي يبلغ 30 سنة؛ و</p>

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<p>c. Sections of an elevated roadway that have sagged, indicating that these sections of roadway will need to be replaced in 15 years rather than the original design life of 30 years;</p> <p>d. A dam whose spillway has been reduced as a result of a structural assessment;</p> <p>e. A water treatment plant whose capacity has been reduced by an intake blockage, and the removal of the blockage is not economical;</p> <p>f. A bridge that is weight-restricted due to identification of structural deficiencies;</p> <p>g. A navy destroyer damaged in a collision; and</p> <p>h. Equipment that is damaged and can no longer be repaired, or for which repairs are not economically feasible.</p>	<p>د. سد تم تخفيض مستوى صرفه كنتيجة لتقويم هيكلي؛ و</p> <p>هـ. معمل معالجة مياه انخفضت طاقته بسبب انسداد مدخل المياه وتكون إزالة الانسداد غير اقتصادية؛</p> <p>و. جسر عليه قيود من حيث الوزن بسبب العثور على عيوب هيكلية؛ و</p> <p>ز. سفينة بحرية تحطمت في تصادم؛ و</p> <p>ح. معدات تعطلت ولم يعد من الممكن إصلاحها أو أن إصلاحها غير مجد اقتصاديًا.</p>
<p>d. Significant Long-Term Changes, with an Adverse Effect on the Entity, in the Extent to Which an Asset is Used, or is Expected to be Used.</p>	<p>د. تغيرات مهمة طويلة الأجل ذات أثر سلبي على الجهة من حيث إلى مدى يستخدم أو يتوقع أن يستخدم الأصل.</p>
<p>5. The asset still maintains the same service potential, but long-term changes have an adverse effect on the extent to which the asset is used. Examples of circumstances in which assets may be impaired in this manner include:</p> <p>a. (a) If an asset is not being used to the same degree as it was when originally put into service, or the expected useful life of the asset is shorter than originally estimated, the asset may be impaired. An example of an asset that might be identified as potentially being impaired by this indication is a mainframe computer that is underutilized, because many applications have been converted or developed to operate on servers or PC platforms. A significant long-term decline in the demand for an asset's services may translate itself into a significant long-term change in the extent to which the asset is used; and</p> <p>b. If the asset is not being used in the same way as it was when originally put into service, the asset may be impaired. An example of an impaired asset that might be identified by this indication is a school building that is being used for storage rather than for educational purposes.</p>	<p>5. ما يزال الأصل يحافظ على نفس الخدمات المتوقعة، ولكن التغيرات طويلة الأجل ذات أثر سلبي على حد استخدام الأصل. تتضمن الأمثلة على الظروف التي يمكن أن تهبط فيها قيمة الأصول بهذه الطريقة ما يلي:</p> <p>أ. إذا لم يعد الأصل مستخدماً بالدرجة ذاتها التي كان يُستخدم فيها منذ البداية، أو أن العمر الإنتاجي المتوقع للأصل أقصر من العمر الذي تم تقديره مبدئيًا، فإنه يمكن أن تهبط قيمة الأصل. ومن الأمثلة على أصل يمكن أن يتم تحديده على أنه هبطت قيمته بناءً على هذا المؤشر هو جهاز حاسب آلي كبير الحجم يُستخدم بشكل محدود لأن العديد من التطبيقات قد تم تحويلها أو تطويرها للعمل على خوادم في أجهزة الحاسب الآلي المركزي أو أنظمة الحاسب الآلي التشغيلية. وقد يتحول انخفاض مهم طويل الأجل في الطلب على خدمات الأصل إلى تغير مهم طويل الأجل في حد استخدام الأصل؛ و</p> <p>ب. إذا لم يعد الأصل مستخدماً بالطريقة نفسها التي كان يُستخدم فيها منذ البداية، يمكن أن تهبط قيمة الأصل. ومن الأمثلة على أصل يمكن أن يتم تحديده على أنه هبطت قيمته بناءً على هذا المؤشر هو مبنى مدرسي يُستخدم للتخزين وليس للأغراض التعليمية.</p>
<p>e. A decision to Halt the Construction of the Asset Before it is Complete or in a Usable Condition.</p>	<p>هـ. قرار لإيقاف إنشاء الأصل قبل إكماله أو قبل أن يكون في حالة قابلة للاستخدام.</p>

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<p>6. An asset that will not be completed cannot provide the service intended. Examples of assets impaired in this manner include those where:</p> <p>a. Construction was stopped due to identification of an archaeological discovery or environmental condition, such as a nesting ground for a threatened or endangered species; or</p> <p>b. Construction was stopped due to a decline in the economy. The circumstances that led to the halting of construction will also be considered. If construction is deferred, that is, postponed to a specific future date, the project could still be treated as work-in-progress, and is not considered as halted.</p>	<p>6. إن الأصل الذي لم يتم إكماله لا يمكن أن يقدم الخدمة المرادة منه. وتتضمن الأمثلة على الأصول التي تهبط قيمتها بهذه الطريقة ما يلي:</p> <p>أ. إيقاف الإنشاء بسبب اكتشاف آثار أو بسبب أوضاع بيئية مثل وجود مأوى لنوع من الحيوانات المهددة أو المعرضة للخطر؛ أو</p> <p>ب. إيقاف الإنشاء بسبب هبوط في الحالة الاقتصادية العامة. تُؤخذ أيضاً بعين الاعتبار الظروف التي أدت إلى إيقاف الإنشاء. أما في حال تأجيل الإنشاء، أي تأخيره إلى تاريخ مستقبلي محدد، فإنه لا يزال من الممكن معالجة المشروع كعمل قيد الإنجاز ولا يعتبر أنه متوقف.</p>
<p>f. Evidence is Available from Internal Reporting that Indicates that the Service Performance of an Asset is, or will be, Significantly Worse than Expected.</p>	<p>و. توفر أدلة من تقارير داخلية تشير إلى أن أداء الخدمة لأصل ما أكثر سوءاً، أو سيصبح أسوأ مما هو متوقع، بشكل مهم.</p>
<p>7. Internal reports may indicate that an asset is not performing as expected, or its performance is deteriorating over time. For example, an internal health department report on operations of a rural clinic may indicate that an x-ray machine used by the clinic is impaired because the cost of maintaining the machine has significantly exceeded that originally budgeted.</p>	<p>7. قد تشير التقارير الداخلية إلى أن أصل ما لا يؤدي عمله حسبما هو متوقع أو أن أدائه يتراجع مع مرور الوقت. على سبيل المثال، قد يشير تقرير معد من إدارة الصحة الداخلية فيما يتعلق بعمليات عيادة قروية إلى أن جهاز الأشعة السينية الذي تستخدمه العيادة قد هبطت قيمته وذلك لأن تكاليف صيانة الجهاز قد تجاوزت بشكل مهم التكاليف المقدره في الموازنة الأصلية.</p>

6. أمثلة توضيحية

Illustrative examples	أمثلة توضيحية
<i>These examples accompany, but are not part of, IPSAS 21.</i>	ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 21، ولكنها لا تشكل جزءاً منه.
<b>Measurement of Impairment Loss</b>	<b>قياس خسائر الهبوط في القيمة</b>
Note: In the following examples, it is assumed that the fair value less costs to sell of the asset tested for impairment is less than its value in use or is not determinable, unless otherwise indicated. Therefore, the asset's recoverable service amount is equal to its value in use. In these examples, the straight-line method of depreciation is used.	ملاحظة: يفترض في الأمثلة التالية أن تكون القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع للأصل الذي تم اختياره فيما يخص الهبوط في القيمة أقل من قيمته من الاستخدام أو أن تكون غير قابلة للتحديد، ما لم تتم الإشارة لخالف ذلك. لذلك، يساوي مبلغ الخدمات الممكن استرداده للأصل قيمته من الاستخدام. وتستخدم في هذه الأمثلة طريقة القسط الثابت في حساب الاستهلاك.
<b>Depreciated Replacement Cost Approach</b>	<b>مدخل تكلفة الإحلال المستهلكة</b>
Significant Long-term Change with Adverse Effect on the Entity in the Technological Environment—Underutilized Mainframe Computer	تغير مهم طويل الأجل ذو أثر سلبي على الجهة في البيئة التقنية – جهاز حاسب آلي كبير الحجم يُستخدم بأقل من قدرته
<p>1. In 1999, the City of Kermann purchased a new mainframe computer at a cost of CU10 million<sup>3</sup>. Kermann estimated that the useful life of the computer would be seven years, and that on average 80 percent of central processing unit (CPU) capacity would be used by the various departments. A buffer of excess CPU time of 20 percent was expected and needed to accommodate scheduling jobs to meet peak period deadlines. Within a few months after acquisition, CPU usage reached 80 percent, but declined to 20 percent in 2003 because many applications of the departments were converted to run on desktop computers or servers. A computer is available on the market at a price of CU500,000 that can provide the remaining service potential of the mainframe computer using the remaining applications.</p> <p><sup>3</sup> In these examples monetary amounts are denominated in "currency units" (CU).</p>	<p>1. في عام 1999، اشترت مدينة (س) جهاز حاسب آلي جديد كبير (مينفرم) بتكلفة مقدارها 10 ملايين<sup>3</sup> ريال سعودي. وقدرت مدينة (س) أن العمر الإنتاجي لجهاز الحاسب الآلي سيكون سبع سنوات وأن الإدارات المختلفة ستستخدم ما نسبته 80% من طاقة وحدة المعالجة المركزية. كان يُتوقع، كما كانت هناك حاجة، لاستخدام فاصل من زمن وحدة المعالجة المركزية الفائض بنسبة 20% لجدولة المهام بهدف تلبية المواعيد النهائية وقت الذروة. وبعد أشهر قليلة من فترات الاقتناء، وصل استخدام وحدة المعالجة المركزية إلى 80% ولكنه انخفض ليصل إلى 20% في عام 2003 لأنه تم تحويل العديد من تطبيقات الإدارات للعمل على أجهزة الحاسب الآلي المكتبية أو الخوادم. ويتوفر جهاز حاسب آلي في السوق بسعر 500,000 ريال سعودي ويمكنه أن يقدم الخدمات المتوقعة المتبقية لجهاز الحاسب الآلي الكبير مستخدماً التطبيقات المتبقية.</p> <p><sup>3</sup> يعبر في هذه الأمثلة عن المبالغ النقدية "ريال سعودي".</p>
<b>Evaluation of Impairment</b>	<b>تقويم الهبوط في القيمة</b>
2. The indication of impairment is the significant long-term change in the technological environment resulting in conversion of applications from the mainframe to other platforms, and therefore decreased usage of the mainframe computer. (Alternatively it	2. إن المؤشر على الهبوط في القيمة هو تغير مهم طويل الأجل في البيئة التقنية ينتج عنه تحويل التطبيقات من أجهزة الحاسب الآلي الكبيرة (مينفرم) إلى أنظمة الحاسب الآلي التشغيلية الأخرى، ومن ثم يؤدي إلى خفض استخدام أجهزة الحاسب الآلي الكبيرة. (وبدلاً

Illustrative examples	أمثلة توضيحية																																			
<p>can be argued that a significant decline in the extent of use of the mainframe indicates impairment.) Impairment loss is determined using the depreciated replacement cost approach as follows:</p> <table border="0"> <tr> <td>a. Acquisition cost, 1999</td> <td style="text-align: right;">10,000,000</td> </tr> <tr> <td>Accumulated depreciation, 2003 (a × 4 ÷ 7)</td> <td style="text-align: right;"><u>5,714,286</u></td> </tr> <tr> <td>b. Carrying amount, 2003</td> <td style="text-align: right;"><u>4,285,714</u></td> </tr> <tr> <td>c. Replacement cost</td> <td style="text-align: right;">500,000</td> </tr> <tr> <td>Accumulated depreciation(c × 4 ÷ 7)</td> <td style="text-align: right;"><u>285,714</u></td> </tr> <tr> <td>d. Recoverable Service Amount</td> <td style="text-align: right;"><u>214,286</u></td> </tr> <tr> <td>Impairment loss (b - d)</td> <td style="text-align: right;"><u><u>4,071,428</u></u></td> </tr> </table>	a. Acquisition cost, 1999	10,000,000	Accumulated depreciation, 2003 (a × 4 ÷ 7)	<u>5,714,286</u>	b. Carrying amount, 2003	<u>4,285,714</u>	c. Replacement cost	500,000	Accumulated depreciation(c × 4 ÷ 7)	<u>285,714</u>	d. Recoverable Service Amount	<u>214,286</u>	Impairment loss (b - d)	<u><u>4,071,428</u></u>	<p>من ذلك، يمكن القول أيضا أن حدوث انخفاض مهم في مدى استخدام جهاز الحاسب الآلي الكبير يدل على هبوط قيمته). ويتم تحديد خسائر الهبوط في القيمة باستخدام مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة على النحو التالي:</p> <table border="0"> <tr> <td>أ. تكلفة الاقتناء، 1999</td> <td style="text-align: right;">10,000,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 4 ÷ 7)</td> <td style="text-align: right;"><u>5,714,286</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>ب. القيمة الدفترية، 2003</td> <td style="text-align: right;"><u>4,285,714</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>ج. تكلفة الإطلال</td> <td style="text-align: right;">500,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الاستهلاك المتراكم (ج × 4 ÷ 7)</td> <td style="text-align: right;"><u>285,714</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>د. مبلغ الخدمات الممكن استرداده</td> <td style="text-align: right;"><u>214,286</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>خسارة الهبوط في القيمة (ب - د)</td> <td style="text-align: right;"><u><u>4,071,428</u></u></td> <td></td> </tr> </table>	أ. تكلفة الاقتناء، 1999	10,000,000		الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 4 ÷ 7)	<u>5,714,286</u>		ب. القيمة الدفترية، 2003	<u>4,285,714</u>		ج. تكلفة الإطلال	500,000		الاستهلاك المتراكم (ج × 4 ÷ 7)	<u>285,714</u>		د. مبلغ الخدمات الممكن استرداده	<u>214,286</u>		خسارة الهبوط في القيمة (ب - د)	<u><u>4,071,428</u></u>	
a. Acquisition cost, 1999	10,000,000																																			
Accumulated depreciation, 2003 (a × 4 ÷ 7)	<u>5,714,286</u>																																			
b. Carrying amount, 2003	<u>4,285,714</u>																																			
c. Replacement cost	500,000																																			
Accumulated depreciation(c × 4 ÷ 7)	<u>285,714</u>																																			
d. Recoverable Service Amount	<u>214,286</u>																																			
Impairment loss (b - d)	<u><u>4,071,428</u></u>																																			
أ. تكلفة الاقتناء، 1999	10,000,000																																			
الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 4 ÷ 7)	<u>5,714,286</u>																																			
ب. القيمة الدفترية، 2003	<u>4,285,714</u>																																			
ج. تكلفة الإطلال	500,000																																			
الاستهلاك المتراكم (ج × 4 ÷ 7)	<u>285,714</u>																																			
د. مبلغ الخدمات الممكن استرداده	<u>214,286</u>																																			
خسارة الهبوط في القيمة (ب - د)	<u><u>4,071,428</u></u>																																			
<p><i>Near Cessation in Demand for the Services Provided by a Non-cash-Generating Asset—Underutilized Mainframe Software Application</i></p>	<p><i>التوقف الوشيك في الطلب على الخدمات التي يقدمها أصل غير مولد للنقد – تطبيق برمجيات مينفرم مستخدمة بشكل محدود</i></p>																																			
<p>3. In 1999, the City of Kermann purchased a software license for an application for its new mainframe computer for CU350,000. Kermann estimated that the useful life of the software would be seven years, and that it would receive economic benefits and service potential from the software on a straight-line basis over the life of the software. By 2003, usage of the application had declined to 15 percent of its originally anticipated demand. A license for a software application to replace the remaining service potential of the impaired software application costs CU70,000.</p>	<p>3. في عام 1999، اشترت مدينة (س) ترخيص برمجيات لإحدى تطبيقات جهاز الحاسب الآلي الكبير (مينفرم) الجديد لديها مقابل 350,000 ريال سعودي. قدرت (س) أن العمر الإنتاجي لهذه البرمجيات سيكون سبع سنوات وأنها ستحصل على منافع اقتصادية وخدمات متوقعة من البرمجيات بطريقة القسط الثابت على مدى عمر البرمجيات. وبحلول عام 2003، انخفض استخدام التطبيق ليصل إلى 15% من الطلب المتوقع مبدئياً. وتبلغ تكلفة ترخيص تطبيق برمجيات جديدة لتحل محل الخدمات المتوقعة المتبقية لتطبيق البرمجيات التي هبطت قيمتها 70,000 ريال سعودي.</p>																																			
<p><b>Evaluation of Impairment</b></p>	<p><b>تقويم الهبوط في القيمة</b></p>																																			
<p>4. The indication of impairment is technological change, brought about by the loss of mainframe computer capacity.</p> <table border="0"> <tr> <td>a. Acquisition cost, 1999</td> <td style="text-align: right;">350,000</td> </tr> <tr> <td>Accumulated depreciation, 2003 (a × 4 ÷ 7)</td> <td style="text-align: right;"><u>200,000</u></td> </tr> <tr> <td>b. Carrying amount, 2003</td> <td style="text-align: right;"><u>150,000</u></td> </tr> <tr> <td>c. Replacement cost</td> <td style="text-align: right;">70,000</td> </tr> <tr> <td>Accumulated depreciation(c × 4 ÷ 7)</td> <td style="text-align: right;"><u>40,000</u></td> </tr> <tr> <td>d. Recoverable Service Amount</td> <td style="text-align: right;"><u>30,000</u></td> </tr> </table>	a. Acquisition cost, 1999	350,000	Accumulated depreciation, 2003 (a × 4 ÷ 7)	<u>200,000</u>	b. Carrying amount, 2003	<u>150,000</u>	c. Replacement cost	70,000	Accumulated depreciation(c × 4 ÷ 7)	<u>40,000</u>	d. Recoverable Service Amount	<u>30,000</u>	<p>4. إن المؤشر على الهبوط في القيمة هو التغيير التقني الناتج عن خسارة طاقة جهاز حاسب آلي كبير.</p> <table border="0"> <tr> <td>أ. تكلفة الاقتناء، 1999</td> <td style="text-align: right;">350,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 4 ÷ 7)</td> <td style="text-align: right;"><u>200,000</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>ب. القيمة الدفترية، 2003</td> <td style="text-align: right;"><u>150,000</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>ج. تكلفة الإطلال</td> <td style="text-align: right;">70,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الاستهلاك المتراكم (ج × 4 ÷ 7)</td> <td style="text-align: right;"><u>40,000</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: right;"><u>30,000</u></td> <td></td> </tr> </table>	أ. تكلفة الاقتناء، 1999	350,000		الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 4 ÷ 7)	<u>200,000</u>		ب. القيمة الدفترية، 2003	<u>150,000</u>		ج. تكلفة الإطلال	70,000		الاستهلاك المتراكم (ج × 4 ÷ 7)	<u>40,000</u>			<u>30,000</u>						
a. Acquisition cost, 1999	350,000																																			
Accumulated depreciation, 2003 (a × 4 ÷ 7)	<u>200,000</u>																																			
b. Carrying amount, 2003	<u>150,000</u>																																			
c. Replacement cost	70,000																																			
Accumulated depreciation(c × 4 ÷ 7)	<u>40,000</u>																																			
d. Recoverable Service Amount	<u>30,000</u>																																			
أ. تكلفة الاقتناء، 1999	350,000																																			
الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 4 ÷ 7)	<u>200,000</u>																																			
ب. القيمة الدفترية، 2003	<u>150,000</u>																																			
ج. تكلفة الإطلال	70,000																																			
الاستهلاك المتراكم (ج × 4 ÷ 7)	<u>40,000</u>																																			
	<u>30,000</u>																																			

Illustrative examples	أمثلة توضيحية	
Impairment loss (b - d) <u>120,000</u>	<u>30,000</u> <u>120,000</u>	د. مبلغ الخدمات الممكن استرداده خسارة الهبوط في القيمة (ب - د)
<i>Significant Long-term Change with Adverse Effect on the Entity in the Manner of Use— School Used as Warehouse</i>	تغير مهم طويل الأجل ذو أثر سلبي على الجهة في طريقة الاستخدام - مدرسة يتم استخدامها كمستودع	
<b>Evaluation of Impairment</b>	<b>تقويم الهبوط في القيمة</b>	
5. Impairment is indicated, because the purpose for which the building is used has changed significantly from a place for instructing students to a storage facility, and this is not anticipated to change for the foreseeable future. An impairment loss using depreciated replacement cost approach would be determined as follows:	5. المؤشر على حدوث الهبوط في القيمة هو أن الغرض من استخدام المبنى قد تغير بشكل ملحوظ من مكان لتعليم الطلاب إلى مرفق تخزين، ولا يتوقع أن يتغير هذا الحال في المستقبل القريب. ويتم تحديد خسائر الهبوط في القيمة باستخدام مدخل تكلفة الإحلال المستهلكة على النحو التالي:	
a. Historical cost, 1997 <u>10,000,000</u> Accumulated depreciation, 2003 (a × 6 ÷ 50) <u>1,200,000</u>	10,000,000 <u>1,200,000</u>	أ. تكلفة الاقتناء، 1997 الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 6 ÷ 50)
b. Carrying amount, 2003 <u>8,800,000</u>	<u>8,800,000</u>	ب. القيمة الدفترية، 2003
c. Replacement cost of a storage facility of similar capacity <u>4,200,000</u> Accumulated depreciation(c × 6 ÷ 50) <u>504,000</u>	4,200,000 <u>504,000</u>	ج. تكلفة الإحلال لمرفق تخزين بطاقة مماثلة الاستهلاك المتراكم (ج × 6 ÷ 50)
d. Recoverable Service Amount <u>3,696,000</u> Impairment loss (b - d) <u>5,104,000</u>	504,000 <u>3,696,000</u> <u>5,104,000</u>	د. مبلغ الخدمات الممكن استرداده خسارة الهبوط في القيمة (ب - د)
<i>Significant Long-term Change with Adverse Effect on the Entity in the Extent of Use— School Partially Closed Due to Decline in Enrollment</i>	تغير مهم طويل الأجل ذو أثر سلبي على الجهة في حد الاستخدام - إغلاق جزئي لمدرسة بسبب انخفاض في تسجيل الطلاب	
6. In 1983, the Lutton School District constructed a school at the cost of CU2.5 million. The entity estimated the school would be used for 40 years. In 2003, the enrollment declined from 1000 to 200 students as the result of population shift caused by the bankruptcy of a major employer in the area. The management decided to close the top two floors of the three-story school building. Lutton School District has no expectation that enrollments will increase in the future such that the upper stories would be reopened. The current replacement cost of the one-story school is estimated at CU1.3 million.	6. في عام 1983، قامت الإدارة التعليمية بمدينة (ص) بإنشاء مدرسة بتكلفة 2.5 مليون ريال سعودي. وقدرت الجهة أن المدرسة ستستخدم لمدة أربعين سنة. في عام 2003، انخفض تسجيل الطلاب من 1,000 إلى 200 طالب إثر هجرة السكان الناتجة عن إفلاس أحد أهم أصحاب العمل في المنطقة. وقررت الإدارة إغلاق الطابقين العلويين من مبنى المدرسة المكون من ثلاث طوابق. ولا تتوقع الإدارة التعليمية بمدينة (ص) ارتفاعاً في التسجيل في المستقبل بحيث يعاد فتح الطوابق العليا من جديد. وتقدر تكلفة الإحلال الحالية لمدرسة بطابق واحد بقيمة 1.3 مليون ريال سعودي.	
<b>Evaluation of Impairment</b>	<b>تقويم الهبوط في القيمة</b>	
7. Impairment is indicated because the extent of use of the school has changed from three floors to one floor as the result of a reduction in the number of students from 1000 to	7. المؤشر على حدوث الهبوط في القيمة هو أن مدى استخدام المدرسة قد تغير من ثلاث طوابق إلى طابق واحد نتيجة انخفاض في عدد الطلاب من 1,000 طالب إلى 200 طالب.	

Illustrative examples	أمثلة توضيحية	
200 students. The reduction in the extent of use is significant, and the enrollment is expected to remain at the reduced level for the foreseeable future. Impairment loss using a depreciated replacement cost approach would be determined as follows:	ويعتبر الانخفاض في مدى الاستخدام أمراً مهماً ويتوقع أن يبقى التسجيل بهذا المستوى المنخفض في المستقبل القريب. ويتم تحديد خسائر الهبوط في القيمة باستخدام مدخل تكلفة الإحلال المستهلكة على النحو التالي:	
a. Acquisition cost, 1983	2,500,000	2,500,000
Accumulated depreciation, 2003 (a × 20 ÷ 40)	<u>1,250,000</u>	<u>1,250,000</u>
b. Carrying amount, 2003	<u>1,250,000</u>	<u>1,250,000</u>
c. Replacement cost	1,300,000	1,300,000
Accumulated depreciation(c × 20 ÷ 40)	<u>650,000</u>	<u>650,000</u>
d. Recoverable Service Amount	<u>650,000</u>	<u>650,000</u>
Impairment loss (b - d)	<u><u>600,000</u></u>	<u><u>600,000</u></u>
<b>Restoration Cost Approach</b>	<b>مدخل تكلفة الاستعادة</b>	
<i>Physical Damage—School Bus Damaged in Road</i>	<i>أضرار مادية - تحطم حافلة مدرسية في حادث سير</i>	
8. In 1998, North District Primary School acquired a bus at the cost of CU200,000 to help students from a nearby village to commute free of charge. The school estimated a useful life of 10 years for the bus. In 2003, the bus sustained damage in a road accident, requiring CU40,000 to be restored to a usable condition. The restoration will not affect the useful life of the asset. The cost of a new bus to deliver a similar service is CU250,000 in 2003.	8. في عام 1998، قامت مدرسة الابتدائية بشراء حافلة بتكلفة 200,000 ريال سعودي لمساعدة طلاب القرية المجاورة على التنقل مجاناً. وقددرت المدرسة العمر الإنتاجي للحافلة بعشر سنوات. في عام 2003، تضررت الحافلة في حادث سير حيث يتطلب 40,000 ريال سعودي لإعادتها إلى حالة قابلة للاستخدام. لن تؤثر الاستعادة على العمر الإنتاجي للأصل. وتبلغ تكلفة حافلة جديدة لتقديم خدمة مماثلة 250,000 ريال سعودي في عام 2003.	
<b>Evaluation of Impairment</b>	<b>تقويم الهبوط في القيمة</b>	
9. Impairment is indicated because the bus has sustained physical damage in the road accident. Impairment loss using the restoration cost approach would be determined as follows:	9. المؤشر على حدوث هبوط في القيمة هو حدوث ضرر مادي بالحافلة إثر حادث السير. يتم تحديد خسائر الهبوط في القيمة باستخدام مدخل تكلفة الاستعادة على النحو التالي:	
a. Acquisition cost, 1998	200,000	200,000
Accumulated depreciation, 2003 (a × 5 ÷ 10)	<u>100,000</u>	<u>100,000</u>
b. Carrying amount, 2003	<u>100,000</u>	<u>100,000</u>
c. Replacement cost	250,000	250,000
Accumulated depreciation (c × 5 ÷ 10)	<u>125,000</u>	<u>125,000</u>
d. Depreciated replacement cost (undamaged state)	<u>125,000</u>	<u>125,000</u>

Illustrative examples		أمثلة توضيحية	
Less: restoration cost	40,000	40,000	مطروحاً منها: تكلفة الاستعادة
e. Recoverable Service Amount	85,000	85,000	د. مبلغ الخدمات الممكن استرداده
Impairment loss (b - d)	15,000	15,000	خسارة الهبوط في القيمة (ب - د)
<i>Physical Damage—Building damaged by fire</i>		<i>أضرار مادية - دمار مبنى بسبب حريق</i>	
10. In 1984, the City of Moorland built an office building at a cost of CU50 million. The building was expected to provide service for 40 years. In 2003, after 19 years of use, fire caused severe structural problems. Due to safety reasons, the office building is closed, and structural repairs costing CU35.5 million are to be made to restore the office building to an occupiable condition. The replacement cost of a new office building is CU100 million.			10. في عام 1984، قامت مدينة (ع) بإنشاء مبنى مكاتب بتكلفة 50 مليون ريال سعودي. كان من المتوقع أن يقدم المبنى خدمات لمدة 40 عاماً. في عام 2003، بعد 19 عاماً من الاستخدام، أدى نشوب حريق إلى مشاكل خطيرة في هيكل المبنى. ونظراً لأسباب أمنية، تم إغلاق المبنى وتجرى إصلاحات هيكلية تصل تكلفتها إلى 35.5 مليون ريال سعودي لإعادة المبنى إلى حالة يمكن فيها إشغاله. وتبلغ تكلفة الإطلال لمبنى جديد 100 مليون ريال سعودي.
<b>Evaluation of Impairment</b>		<b>تقويم الهبوط في القيمة</b>	
11. Impairment is indicated because the office building has sustained physical damage due to the fire. Impairment loss using a restoration cost approach would be determined as follows:			11. المؤشر على الهبوط في القيمة هو حدوث ضرر مادي بالمبنى بسبب الحريق. ويتم تحديد خسائر الهبوط في القيمة باستخدام مدخل تكلفة الاستعادة على النحو التالي:
a. Acquisition cost, 1984	50,000,000	50,000,000	أ. تكلفة الاقْتناء، 1984
Accumulated depreciation, 2003 (a × 19 ÷ 40)	23,750,000	23,750,000	الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 19 ÷ 40)
b. Carrying amount, 2003	26,250,000	26,250,000	ب. القيمة الدفترية، 2003
c. Replacement cost	100,000,000	100,000,000	ج. تكلفة الإطلال
Accumulated depreciation (c × 19 ÷ 40)	47,500,000	47,500,000	الاستهلاك المتراكم (ج × 19 ÷ 40)
d. Depreciated replacement cost (undamaged state)	52,500,000	52,500,000	د. تكلفة الإطلال المستهلكة (في حال عدم حدوث ضرر)
Less: restoration cost	35,500,000	35,500,000	مطروحاً منها: تكلفة الاستعادة
e. Recoverable Service Amount	17,000,000	17,000,000	هـ. مبلغ الخدمات الممكن استرداده
Impairment loss (b - d)	9,250,000	9,250,000	خسارة الهبوط في القيمة (ب - هـ)
<b>Service Units Approach</b>		<b>مدخل وحدات الخدمة</b>	
<i>Significant Long-term Change with Adverse Effect on the Entity in the Extent of Use—High-rise Building Partially Unoccupied for the Foreseeable Future</i>		<i>تغير مهم طويل الأجل ذو أثر سلبي على الجهة في مدى الاستخدام - مبنى متعدد الطوابق غير مشغول جزئياً في المستقبل القريب</i>	
12. In 1988, Ornong City Council constructed a 20-story office building for use by the Council in downtown Ornong at the cost of CU80 million. The building was expected to have a useful life of 40 years. In 2003, National Safety Regulations required that the top four			12. في عام 1988، قام مجلس مدينة (ك) بإنشاء مبنى مكاتب مكون من 20 طابق لاستخدام المجلس في وسط مدينة (ك) بتكلفة 80 مليون ريال سعودي. كان من المتوقع أن يكون العمر الإنتاجي للمبنى هو 40 سنة. في عام 2003، اقتضت أنظمة السلامة الوطنية أن

Illustrative examples	أمثلة توضيحية																																																		
stories of high rise buildings should be left unoccupied for the foreseeable future. The building has a fair value less costs to sell of CU45 million in 2003 after regulations came into force. The current replacement cost of a similar 20-story building is CU85 million.	تُترك الطوابق الأربعة العليا في المباني متعددة الطوابق غير مشغولة في المستقبل القريب. تبلغ القيمة العادلة للمبنى مطروحاً منها تكاليف البيع 45 مليون ريال سعودي في عام 2003 بعد أن أصبحت الأنظمة نافذة المفعول. وتبلغ تكلفة الإحلال الحالية لمبنى مماثل مكون من 20 طابقاً 85 مليون ريال سعودي.																																																		
<b>Evaluation of Impairment</b>	<b>تقويم الهبوط في القيمة</b>																																																		
<p>13. Impairment is indicated because the extent of use of the office building has changed from 20 floors to 16 floors as the result of new National Safety Regulations. The reduction in the extent of use is significant, and the occupation of the building is expected to remain at the reduced level (16 floors) for the foreseeable future. Impairment loss using the service units approach would be determined as follows:</p> <table border="0"> <tr> <td>a. Acquisition cost, 1988</td> <td style="text-align: right;">80,000,000</td> </tr> <tr> <td>Accumulated depreciation, 2003 (a × 15 ÷ 40)</td> <td style="text-align: right;">30,000,000</td> </tr> <tr> <td>b. Carrying amount, 2003</td> <td style="text-align: right;"><u>50,000,000</u></td> </tr> <tr> <td>c. Replacement cost (20-story building)</td> <td style="text-align: right;">85,000,000</td> </tr> <tr> <td>Accumulated depreciation (c × 15 ÷ 40)</td> <td style="text-align: right;">31,875,000</td> </tr> <tr> <td>d. Depreciated replacement cost before adjustments for remaining service units</td> <td style="text-align: right;"><u>53,125,000</u></td> </tr> <tr> <td>e. Value in Use of the building after the regulation came into force (d × 16 ÷ 20)</td> <td style="text-align: right;"><u>42,500,000</u></td> </tr> <tr> <td>f. Fair value less costs to sell of the building after regulation came into force</td> <td style="text-align: right;"><u>45,000,000</u></td> </tr> <tr> <td>g. Recoverable service amount (higher of e and f)</td> <td style="text-align: right;"><u>45,000,000</u></td> </tr> <tr> <td>Impairment loss (b - g)</td> <td style="text-align: right;"><u>5,000,000</u></td> </tr> </table>	a. Acquisition cost, 1988	80,000,000	Accumulated depreciation, 2003 (a × 15 ÷ 40)	30,000,000	b. Carrying amount, 2003	<u>50,000,000</u>	c. Replacement cost (20-story building)	85,000,000	Accumulated depreciation (c × 15 ÷ 40)	31,875,000	d. Depreciated replacement cost before adjustments for remaining service units	<u>53,125,000</u>	e. Value in Use of the building after the regulation came into force (d × 16 ÷ 20)	<u>42,500,000</u>	f. Fair value less costs to sell of the building after regulation came into force	<u>45,000,000</u>	g. Recoverable service amount (higher of e and f)	<u>45,000,000</u>	Impairment loss (b - g)	<u>5,000,000</u>	<p>13. المؤشر على حدوث الهبوط في القيمة هو أن حد استخدام المبنى قد تغير من 20 طابق إلى 16 طابق وفقاً للأنظمة السلامة الوطنية الجديدة. ويعتبر الانخفاض في حد الاستخدام أمراً مهماً ويتوقع أن يبقى إشغال المبنى بالمستوى المنخفض (16 طابق) في المستقبل القريب. ويتم تحديد خسائر الهبوط في القيمة باستخدام مدخل وحدات الخدمة على النحو التالي:</p> <table border="0"> <tr> <td>أ. تكلفة الاقتناء، 1988</td> <td style="text-align: right;">80,000,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 15 ÷ 40)</td> <td style="text-align: right;">30,000,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>ب. القيمة الدفترية، 2003</td> <td style="text-align: right;"><u>50,000,000</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>ج. تكلفة الإحلال (مبنى مكون من 20 طابق)</td> <td style="text-align: right;">85,000,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الاستهلاك المتراكم (ج × 15 ÷ 40)</td> <td style="text-align: right;">31,875,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>د. تكلفة الإحلال المستهلكة قبل التعديلات بأثر وحدات الخدمة المتبقية</td> <td style="text-align: right;"><u>53,125,000</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>هـ. القيمة من الاستخدام للمبنى بعد سريان مفعول الأنظمة (د × 16 ÷ 20)</td> <td style="text-align: right;"><u>42,500,000</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>و. القيمة العادلة للمبنى مطروحاً منها تكاليف البيع بعد سريان مفعول الأنظمة</td> <td style="text-align: right;"><u>45,000,000</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>ز. مبلغ الخدمات الممكن استرداده ("هـ" أو "و" أيهما أعلى)</td> <td style="text-align: right;"><u>45,000,000</u></td> <td></td> </tr> <tr> <td>خسارة الهبوط في القيمة (ب - ز)</td> <td style="text-align: right;"><u>5,000,000</u></td> <td></td> </tr> </table>	أ. تكلفة الاقتناء، 1988	80,000,000		الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 15 ÷ 40)	30,000,000		ب. القيمة الدفترية، 2003	<u>50,000,000</u>		ج. تكلفة الإحلال (مبنى مكون من 20 طابق)	85,000,000		الاستهلاك المتراكم (ج × 15 ÷ 40)	31,875,000		د. تكلفة الإحلال المستهلكة قبل التعديلات بأثر وحدات الخدمة المتبقية	<u>53,125,000</u>		هـ. القيمة من الاستخدام للمبنى بعد سريان مفعول الأنظمة (د × 16 ÷ 20)	<u>42,500,000</u>		و. القيمة العادلة للمبنى مطروحاً منها تكاليف البيع بعد سريان مفعول الأنظمة	<u>45,000,000</u>		ز. مبلغ الخدمات الممكن استرداده ("هـ" أو "و" أيهما أعلى)	<u>45,000,000</u>		خسارة الهبوط في القيمة (ب - ز)	<u>5,000,000</u>	
a. Acquisition cost, 1988	80,000,000																																																		
Accumulated depreciation, 2003 (a × 15 ÷ 40)	30,000,000																																																		
b. Carrying amount, 2003	<u>50,000,000</u>																																																		
c. Replacement cost (20-story building)	85,000,000																																																		
Accumulated depreciation (c × 15 ÷ 40)	31,875,000																																																		
d. Depreciated replacement cost before adjustments for remaining service units	<u>53,125,000</u>																																																		
e. Value in Use of the building after the regulation came into force (d × 16 ÷ 20)	<u>42,500,000</u>																																																		
f. Fair value less costs to sell of the building after regulation came into force	<u>45,000,000</u>																																																		
g. Recoverable service amount (higher of e and f)	<u>45,000,000</u>																																																		
Impairment loss (b - g)	<u>5,000,000</u>																																																		
أ. تكلفة الاقتناء، 1988	80,000,000																																																		
الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 15 ÷ 40)	30,000,000																																																		
ب. القيمة الدفترية، 2003	<u>50,000,000</u>																																																		
ج. تكلفة الإحلال (مبنى مكون من 20 طابق)	85,000,000																																																		
الاستهلاك المتراكم (ج × 15 ÷ 40)	31,875,000																																																		
د. تكلفة الإحلال المستهلكة قبل التعديلات بأثر وحدات الخدمة المتبقية	<u>53,125,000</u>																																																		
هـ. القيمة من الاستخدام للمبنى بعد سريان مفعول الأنظمة (د × 16 ÷ 20)	<u>42,500,000</u>																																																		
و. القيمة العادلة للمبنى مطروحاً منها تكاليف البيع بعد سريان مفعول الأنظمة	<u>45,000,000</u>																																																		
ز. مبلغ الخدمات الممكن استرداده ("هـ" أو "و" أيهما أعلى)	<u>45,000,000</u>																																																		
خسارة الهبوط في القيمة (ب - ز)	<u>5,000,000</u>																																																		
14. In 1998, Country X Education Department purchased a new printing machine at a cost of CU40 million. The Department estimated that the useful life of the machine would be	14. في عام 1998، قامت وزارة التربية والتعليم في البلد "س" بشراء ماكينة طباعة جديدة بتكلفة 40 مليون ريال سعودي. وقد قدرت الوزارة العمر الإنتاجي للماكينة بأربعين مليون																																																		

Illustrative examples	أمثلة توضيحية																																								
<p>40 million copies of books to be printed over 10 years for use by elementary school students. In 2003, it was reported that an automated feature of the machine's function does not operate as expected, resulting in a 25 percent reduction in the machine's annual output level over the remaining 5 years of the useful life of the asset. The replacement cost of a new printing machine is CU45 million in 2003.</p>	<p>نسخة من الكتب التي سيتم طباعتها خلال ما يزيد على 10 سنوات ليستخدمها طلاب المدارس الابتدائية. وفي عام 2003، تم الإبلاغ عن وجود خاصية آلية في الماكينة لا تعمل حسبما هو متوقع مما ينتج عنه انخفاض بنسبة 25% في مستوى الإنتاج السنوي للماكينة خلال الخمس سنوات المتبقية من العمر الإنتاجي للأصل. وتبلغ تكلفة الإطلال بماكينة طباعة جديدة 45 مليون ريال سعودي في عام 2003.</p>																																								
<p><b>Evaluation of Impairment</b></p>	<p><b>تقييم الهبوط في القيمة</b></p>																																								
<p>15. Impairment is indicated by evidence from internal reporting that the service performance of the printing machine is worse than expected. Circumstances suggest that the decline in the service potential of the asset is significant and of a long-term nature. Impairment loss using a service units approach is determined as follows:</p> <table border="0" data-bbox="142 667 966 1031"> <tr> <td>a. Acquisition cost, 1998</td> <td style="text-align: right;">40,000,000</td> </tr> <tr> <td>Accumulated depreciation, 2003 (a × 5 ÷ 10)</td> <td style="text-align: right;"><u>20,000,000</u></td> </tr> <tr> <td>b. Carrying amount, 2003</td> <td style="text-align: right;"><u>20,000,000</u></td> </tr> <tr> <td>c. Replacement cost</td> <td style="text-align: right;">45,000,000</td> </tr> <tr> <td>Accumulated depreciation (c × 5 ÷ 10)</td> <td style="text-align: right;"><u>22,500,000</u></td> </tr> <tr> <td>d. Depreciated replacement cost before adjustments for remaining service units</td> <td style="text-align: right;"><u>22,500,000</u></td> </tr> <tr> <td>e. Recoverable Service Amount (d × 75%)</td> <td style="text-align: right;"><u>16,875,000</u></td> </tr> <tr> <td>Impairment loss (b - e)</td> <td style="text-align: right;"><u>3,125,000</u></td> </tr> </table>	a. Acquisition cost, 1998	40,000,000	Accumulated depreciation, 2003 (a × 5 ÷ 10)	<u>20,000,000</u>	b. Carrying amount, 2003	<u>20,000,000</u>	c. Replacement cost	45,000,000	Accumulated depreciation (c × 5 ÷ 10)	<u>22,500,000</u>	d. Depreciated replacement cost before adjustments for remaining service units	<u>22,500,000</u>	e. Recoverable Service Amount (d × 75%)	<u>16,875,000</u>	Impairment loss (b - e)	<u>3,125,000</u>	<p>15. المؤشر على حدوث الهبوط في القيمة يعود إلى أدلة من تقارير داخلية بأن أداء الخدمة لماكينة الطباعة هو أسوأ مما كان متوقعا. تبين الظروف أن انخفاض الخدمات المتوقعة للأصل هو أمر مهم وذو طبيعة طويلة الأجل. ويتم تحديد خسائر الهبوط في القيمة باستخدام مدخل وحدات الخدمة على النحو التالي:</p> <table border="0" data-bbox="1060 703 1963 1105"> <tr> <td style="width: 50%;"></td> <td style="width: 20%; text-align: right;">40,000,000</td> <td style="width: 30%; text-align: right;">أ. تكلفة الاقتناء، 1998</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%;"></td> <td style="text-align: right;"><u>20,000,000</u></td> <td style="text-align: right;">الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 5 ÷ 10)</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%;"></td> <td style="text-align: right;"><u>20,000,000</u></td> <td style="text-align: right;">ب. القيمة الدفترية، 2003</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%;"></td> <td style="text-align: right;">45,000,000</td> <td style="text-align: right;">ج. تكلفة الإطلال</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%;"></td> <td style="text-align: right;"><u>22,500,000</u></td> <td style="text-align: right;">الاستهلاك المتراكم (ج × 5 ÷ 10)</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%;"></td> <td style="text-align: right;"><u>22,500,000</u></td> <td style="text-align: right;">د. تكلفة الإطلال المستهلكة قبل التعديلات بأثر وحدات الخدمة المتبقية</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%;"></td> <td style="text-align: right;"><u>16,875,000</u></td> <td style="text-align: right;">هـ. مبلغ الخدمات الممكن استرداده (د × 75%)</td> </tr> <tr> <td style="width: 50%;"></td> <td style="text-align: right;"><u>3,125,000</u></td> <td style="text-align: right;">خسارة الهبوط في القيمة (ب - ج)</td> </tr> </table>		40,000,000	أ. تكلفة الاقتناء، 1998		<u>20,000,000</u>	الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 5 ÷ 10)		<u>20,000,000</u>	ب. القيمة الدفترية، 2003		45,000,000	ج. تكلفة الإطلال		<u>22,500,000</u>	الاستهلاك المتراكم (ج × 5 ÷ 10)		<u>22,500,000</u>	د. تكلفة الإطلال المستهلكة قبل التعديلات بأثر وحدات الخدمة المتبقية		<u>16,875,000</u>	هـ. مبلغ الخدمات الممكن استرداده (د × 75%)		<u>3,125,000</u>	خسارة الهبوط في القيمة (ب - ج)
a. Acquisition cost, 1998	40,000,000																																								
Accumulated depreciation, 2003 (a × 5 ÷ 10)	<u>20,000,000</u>																																								
b. Carrying amount, 2003	<u>20,000,000</u>																																								
c. Replacement cost	45,000,000																																								
Accumulated depreciation (c × 5 ÷ 10)	<u>22,500,000</u>																																								
d. Depreciated replacement cost before adjustments for remaining service units	<u>22,500,000</u>																																								
e. Recoverable Service Amount (d × 75%)	<u>16,875,000</u>																																								
Impairment loss (b - e)	<u>3,125,000</u>																																								
	40,000,000	أ. تكلفة الاقتناء، 1998																																							
	<u>20,000,000</u>	الاستهلاك المتراكم، 2003 (أ × 5 ÷ 10)																																							
	<u>20,000,000</u>	ب. القيمة الدفترية، 2003																																							
	45,000,000	ج. تكلفة الإطلال																																							
	<u>22,500,000</u>	الاستهلاك المتراكم (ج × 5 ÷ 10)																																							
	<u>22,500,000</u>	د. تكلفة الإطلال المستهلكة قبل التعديلات بأثر وحدات الخدمة المتبقية																																							
	<u>16,875,000</u>	هـ. مبلغ الخدمات الممكن استرداده (د × 75%)																																							
	<u>3,125,000</u>	خسارة الهبوط في القيمة (ب - ج)																																							